نحو فكر مسيحي مستنير

متى يعود الحب المفقود

فى الكنيسة القبطية..؟

قراءة متأنية فى الملف المفتوح لكنيسة

مار مرقس وأنبا بيشوي

شيكاغو

القس ابراهيم عبد السيد

راعى كنيسة مارجرجس بحدائق السعادى

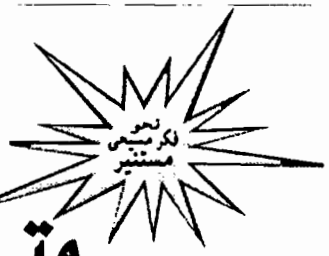

متى يعود
متى يعود
متى يعود
متى يعود

الحب المفقود

فى الكنيسة القبطية؟؟

قراءة متأنية فى الملف المفتوح لكنيسة

مار مرقس وأنبا بيشوي

شيكاغو

القس ابراهيم عبد السيد
راعى كنيسة مارجرجس بعطاق الصعايدي

الله محبة

«من يثبت فى المحبة يثبت فى الله والله فيه. أن كان الله قد أحبنا، هكذا ينبغى أن يحب بعضنا بعضاً. الله لم ينظره أحد قط إن أحب بعضنا بعض فالله يثبت فينا، ومحبته قد تكملت فينا، بهذا نعرف أننا نثبت فيه وهو يثبت فينا أنه قد أعطانا من روحه، إن قال أحد انى أحب الله وأبغض أخاه الذى أبصره، كيف يقدر أن يحب الله الذى لم يبصره؟ ولنا هذه الوصية منه : أن من يحب الله يحب أخاه أيضا، وأما من يبغض أخاه فهو فى الظلمة، وفى الظلمة يسلك ولايعلم أين يمضى، لأن الظلمة أعمت عينيه، وكل من يبغض أخاه فهو قاتل نفس، لانحب بالكلام واللسان، بل بالعمل والحق»

(رسالة يوحنا الأولى ٤:١٦و١١و١٢و١٣و٢١و٢٢و٢:١١و٣:١٥و١٨)

«إن كنت أتكلم بألسنة الناس والملائكة، ولكن ليس لى محبة فقد صرت نحاساً يطن أو صنجاً يرن، ان كانت لى نبوة وأعلم جميع الاسرار وكل علم، وإن كان لى كل الإيمان حتى أنقل الجبال، ولكن ليس لى محبة فلست شيئا وأن أطعمت كل أموالى وان أسلمت جسدى حتى أحترق ولكن ليس لى محبة فلا أنتفع شيئاً».

«المحبة تتأنى وترفق، المحبة لاتحسد، المحبة لاتتفاخر، ولاتنتفخ، ولاتقبح، ولاتطلب ما لنفسها، ولاتحتد، ولاتظن السوء، ولاتفرح بالإثم، بل تفرح بالحق، وتحتمل كل شيئ، وتصدق كل شيئ، وترجو كل شيئ، وتصبر على كل شيئ، المحبة لاتسقط أبداً».

(رسالة بولس الأولى إلى أهل كورنثوس ١٣:١-٨).

«لتكن محبتكم لبعض شديدة، لأن المحبة تستر كثرة من الخطايا»

(رسالة بطرس الأولى٤:٩)

كلمة لابد منها :

«لاتخف بل تكلم ولاتسكت لأنى معك، ولايقع أحد بك ليؤذيك، لأن لى شعباً كثيراً فى هذه المدينة» (سفر أعمال الرسل ١٨:٩،١٠).

أستطيع أن أقول أن هذه المدينة التى أشارت إليها الآية هى: شيكاغو، أكبر مدن ولاية الينوى الأميركية، وكنيستها القبطية الارثوذكسية التى تحمل أسمى القديسين العظيمين مار مرقس الكاروز، وأنبا بيشوى كوكب البرية اللامع، ومن خلال أوراق ملفها الذى لازال وسيظل مفتوحاً، نلقى أضواء بالوثائق، عن أمور نرى أن بحثها بات أمراً ملحاً من منظور محايد مستنير، إذ لم تعد جماهير المؤمنين تتناوله همساً بل ارتفعت الصيحات تستصرخ الضمائر أن نواصل طرحها على بساط البحث عسى أن نعثر على الحب المفتقد فى كنيستنا القبطية فى زماننا الردئ، بعد أن صار السكوت على ضياعه خطيئة لاتغتفر، لاعند الله ولاعند الناس.

وإذ نبسط الوقائع والملابسات مدعمة بالمستندات بأمانة وصراحة نتمنى أن يرشدنا الله إلى حلول لتلك المشكلات التى تفاقمت، ليست فى هذه الكنيسة وحدها، بل وفى كثير من كنائس بلاد المهجر لعل أهمها :

(١) مدى شرعية اللجوء للقضاء المدنى لحسم الخلافات الكنسية، بعد أن تزايدت موجة الدعاوى القضائية المتبادلة بين خدام هذه الكنائس بصورة لم

تكن متوقعة عند قيامها، وبشكل غير مسبوق طوال تاريخ الكرازة المسيحية كلها فى شتى أنحاء المسكونة نتيجة لتناسى مبدأ «حق الشعب فى إختيار راعيه» الذى تنكر له من كان يصيح قبلا مطالبا بتنفيذه.

(٢) **إدارة كنائس المهجر** بعد إنتشارها وإزدياد عددها، واللوائح المنظمة لخدمتها روحيا وإداريا وماليا، ومدى قانونية ما يطبق عليها الآن من تعليمات وقرارات تختلف من كنيسة لأخرى، ومن منطقة لمنطقة، وانحسار دور الشعب وأراخنته فى كل ما يدور فيها نتيجة لسوء إستخدام السلطان الكنسى.

(٣) **حق ملكية الكنائس** التى أنشأها الشعب بماله وجهده وعرقه رغم صعوبة ظروف هجرة بلاده مصر والمقارنة بين ما صدر من لوائح تحدد قواعد هذه الملكية، وما أثير حول ضرورة تبعيتها للكنيسة القبطية الأم كمؤسسة لها شخصيتها الإعتبارية العامة أم للبابا البطريرك، كرئيس روحى لها بصفته أو لشخصه ؟ ولمن تؤول بعد رحيله ؟ ومدى خطورة هذه التبعية له من الناحية القانونية.

إلى جانب قضايا فرعية أخرى سيأتى الحديث عنها فى سياق البحث من بينها ظاهرة **«الأسقف العام»** و **«الكاهن العام»** الذى لم يكن معروفاً حتى استحدث فى السنوات الأخيرة مما أثار الكثير من علامات التعجب والاستفهام، ليس فقط فى بلاد المهجر بل وفى مصر أيضاً.

ونحن إذ نتناول هذه الموضوعات الهامة، ندرك مسبقاً أننا نبحث موضوعات خطيرة، لكن آلينا على أنفسنا أن نطرحها على بساط البحث بصراحة تسجيلا للتاريخ الذى قد يبطئ لكنه لايخطئ، وابراء لضميرنا أمام الله الذى يمهل لكنه لايهمل وأمام أجيالنا المعاصرة والقادمة، وإيماناً منا بأن الكنيسة هى جماعة المؤمنين التى لايحتكر أمرها فئة دون غيرها من الفئات، واضعين أمام عيوننا الآية التى أتخذناها شعاراً لكل كتاباتنا: «وتعرفون الحق والحق يحرركم»...

القس إبراهيم عبد السيد

لاتخف لأنى فديتك

دعوتك باسمك

أنت لـــى

(أشعياء ٤٣: ١)

قصة كنيسة مار مرقس وأنبا بيشوى بشيكاغو

فى عهد **البابا القديس أنبا كيرلس السادس** بدأت خدمة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية خارج حدودها التقليدية المعروفة فى مصر والنوبة والسودان واثيوبيا والخمس مدن الغربية، إلى قارات العالم كلها حيث استقر آلاف الأقباط فى شتى أنحاء المسكونة لظروف مختلفة، وفى كل تجمعاتهم خارج وطنهم تابعهم بمحبته الأبوية بتدبير الرعاية الروحية حتى غمرهم بها فى كل مكان رحلوا إليه، وقد توج هذه الأبوة الحانية برسامة القمص مكارى السريانى أسقفاً للخدمات العامة والإجتماعية باسم **أنبا صموئيل** الذى أولاهم كل عنايته حتى يوم استشهاده فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٨١.

***

وقد تأسست كنيسة مارمرقس وأنبا بيشوى بمدينة شيكاغو بولاية الينوى الأميركية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ وبتكليف من البابا كيرلس السادس كان **القمص مرقس الياس** كاهن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية فى تورنتو بكندا يذهب مرة كل شهر إلى شيكاغو لافتقاد أقباطها ورعايتهم الروحية وصلاة القداس الإلهى حيث تم تسجيل هذه الكنيسة طبقاً للقانون الذى أصدره البابا الراحل لتنظيم الخدمة بجميع الكنائس التابعة لكنيستنا فى بلاد المهجر (والذى سيأتى الحديث عنه تفصيلا فيما بعد).

ثم تم تكليف **القمص مرقس بشاى** الكاهن بكنائس بنى سويف والجيزة وشبرا البلد ليكون كاهناً متفرغاً لشيكاغو فى ١٩٧٣/٧/٣، وقد تفانى فى خدمتها مستغلا مواهبه الروحية والفنية والتربوية حيث كان حاصلا على دبلوم الفنون التطبيقية (قسم النحت) ودبلوم فى الدراسات التربوية واشتهر بلوحاته الفنية الفذة إلى جانب نشاطه وروحانياته، فازدهرت الرعاية على يديه كما قام بالتوقيع على عقد شراء أرض الكنيسة قبيل وفاته التى كانت عقب قداس الأحد ١٩٧٩/٦/٣ رغم ما لاقاه من متاعب فى خدمته من عدو الخير الذى حرض ضده نفراً من الحاقدين لتعويق خدمته فأعلنوا شماتتهم لرحيله حين قال أحدهم: «ان الله قد حرمه من رؤية ثمارها»!! وقد وصل جثمانه فى الساعة الخامسة من مساء الجمعة ١٩٧٩/٦/٨ وصلى عليه بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية ثم نقل إلى بنى سويف حيث أحتفل أنبا أثناسيوس مطرانها بوصوله وتم دفنه بها وقد نعته مجلة «الكرازة» - ١٩٧٩/٦/١٥ ص ٢، ٣، ٤.

* * *

وقد حل محله الراهب **القمص شنوده أنبا بيشوى** المدرس بالكلية الاكليريكية بالقاهرة وسكرتير البابا إذ تم تكليفه بالخدمة فى هذه الكنيسة، والتف الشعب حول راعيه الذى تفانى فى حمل الرسالة على كتفه فراح إبليس يواصل حربه ضد الخدمة التى ازدهرت، بعدد من الوشايات التى

فتحت لها القيادة الكنسية فى القاهرة آذانها.

ومن بين هذه الوشايات :

(١) ذكر اسم **القديس البابا كيرلس السادس** فى كل القداسات والصلوات العامة والخاصة!

(٢) الإتصال بالدكتور **أنبا غريغوريوس** أسقف عام الدراسات العليا والثقافة القبطية والبحث العلمى!

(٣) إقامة القداسات بإنتظام يومى الأربعاء والجمعة خلال فترة الصوم المقدس من الساعة الرابعة إلى الساعة السادسة (مما يرهق المصلين)!!

(٤) إذاعة التنبيهات الخاصة بالطقوس والإجتماعات الروحية فى فترة ما بين إنتهاء القداس وبدء مناولة الأسرار المقدسة وذلك باعطاء الظهر للمائدة المقدسة (رغم أن ذلك كان حرصاً منه على أن تصل التنبيهات لخدام التربية الكنسية قبل إنصرافهم لخدمتهم).

(٥) تعليق صورة الرئيس السابق أنور السادات وصورة الشهيد **أنبا صموئيل** (أسقف الخدمات السابق) فى حفل عيد الميلاد (مما كان يعتبر تحدياً للبطريرك فى حينه) ورغم أن هذا قد تم بدون علمه وكان هذا الحفل يقام فى مكان عام وتشترك فيه كنائس عديدة من بلاد بعيدة.

(٦) مساعدته لخادمة فى انهاء إجراءات هجرتها من مصر إلى الولايات المتحدة التى بدأت قبل وصولها إلى شيكاغو لمواصلة خدمتها للكنيسة.

وقد قاد حملة الوشايات ضد القمص شنوده أنبا بيشوى شماس سبق له أن أثار الكثير من المتاعب فى كنائس ولايات أميركية أخرى، ورغم أن القمص شنوده أنبا بيشوى قد قدم له ولأسرته الكثير من محبته ورعايته إلا أن هذا الشماس قد دأب على الوشاية به مستغلا قرابته وصلاته بالقيادة الدينية فى القاهرة.

وفى الوقت نفسه راح الحاقدون يشيعون بأن القمص شنوده أنبا بيشوى يكلف الكنيسة مبالغ باهظة، الأمر الذى نفاه تماماً سكرتير وأعضاء مجلس الكنيسة السابق والمصلون بها الذين أكدوا عفة يده ولسانه فقد سبق له - فى وصية رسمية حررها فى أول يناير ١٩٨٥ - أن طلب من مجلس الكنيسة ألا يمتلك شيئاً باسمه كراهب بل أن تكون كل مخصصاته باسم الكنيسة حتى ما إذا انتقل من هذا العالم ينقل جثمانه إلى مثواه الأخير بدير أنبا بيشوى بوادى النطرون، وتصرف تكاليف نقله من الحساب الذى فتحته الكنيسة باسمه ويسلم ما يتبقى من رصيده للدير المذكور [صورة الوصية ضمن الوثائق الملحقة بهذا الكتاب - وثيقة رقم (٢)].

وقد بلغ أجمالى الرصيد المقيد بهذا الحساب منذ تاريخ فتحه عام ١٩٨٤، هو ٥٩٦٥٤ دولاراً، كما ثبت أن معظم المبالغ المودعة به حسبما أوضحت صور عمليات الإيداع والسحب هى باسم القمص شنوده شخصياً، كما أوضحت أنه توجد بعض إيداعات لمبالغ صغيرة بكسور من الدولار عن

مصروفات كان ينفقها من جيبه الخاص لمشتريات خاصة بالكنيسة كان يقدم عنها فواتير مسلمة منه لمجلس الكنيسة فكان المجلس يسلمه بدلا منها شيكات باسمه ليودعها بنفس الحساب بمعرفته، كذلك أكدت عمليات الإيداع والسحب أن هناك بعض الشيكات (وعددها أربعة على وجه التحديد) موجهة من أشخاص آخرين كانوا يرغبون فى التبرع بقيمتها لبعض الأديرة المصرية ولايرغبون أن يعرفها أحد، وكان الكاهن يودعها فى حسابه ثم يقوم بتوصيلها كاملة لها، وقد ثبت لهم أمانته التامة فى توصيل هذه التبرعات.

وقد قام القمص صمونيل ثابت بسحب الرصيد كله، ولم يرد منه شيئاً لصاحبه حتى الآن، وحين طولب برده قرر أنها «**أوامر عليا**»، وإن كان القمص شنوده يريد إستردادها فعليه **اللجوء إلى القضاء** !! وأنه حتى ولو حكم القضاء بردها له فلن يتم ذلك إلا بموافقة البابا شخصياً فهو الذى كلفه بذلك (على حد قوله) كما رفض كل محاولات الوسطاء الذين فشلوا فى إقناعه بالرد، لاسيما بعد أن أوقفت الكنيسة التأمين الصحى الخاص به. (وقد بعث الأب القمص شنوده أنبا بيشوى بخطاب تاريخه أخر مارس ٩٢ إلى الكاهن الحالى وأعضاء مجلس الكنيسة السابقين والحاليين بشأن الرصيد المذكور [وثيقة رقم (٣)].

ومن البديهى أنه إذا كان القمص شنوده ينوى أخذ مالا ليس له لكان قد سحب الرصيد الباقى وأخذه معه عند رحيله

من شيكاغو بدلا من أن يتركه عدة سنوات (١٩٨٨ - ١٩٩٢) حيث أرسل البنك كشف الحساب السنوى على عنوانه السابق (منزل الكنيسة) الأمر الذى جعل القمص صمونيل ثابت يستولى على هذا المبلغ بمساعدة محامى الكنيسة وقرار من المحكمة.

** **والسؤال الذى يتردد الآن هو : هل حقيقة أن البابا هو الذى أمر بسحب هذا الرصيد** رغم أنه يعلم حقيقة الأمراض المتعددة التى يعانى منها والنفقات الباهظة التى يحتاجها والأدوية اللازمة للعلاج ؟؟ وهل يوافق على إغتصاب مرتب كاهن مغترب فى بلاد المهجر لمدة تسع سنوات رغم أن الكتب المقدسة والقوانين الرهبانية وأبسط مبادئ الإنسانية تأمر بالوقوف إلى جواره ورعايته ؟

وراح الحاقدون يواصلون حملتهم ضد الكاهن فيما كانوا يعقدونه من إجتماعات فى المنازل حرضوا فيها الكثيرين على تصديق إدعاءاتهم فقاموا بشكاية راعيهم لرئاسته بالقاهرة فى صيف عام ١٩٨٧ بإرسال خطاب يطلبون فيه تعيين كاهن آخر مساعد للراهب (المريض) وضعوا عليه عدة توقيعات بعضها لأجانب مقيمين فى لوس أنجيلوس البعيدة عن شيكاغو وبأسماء أطفال رضع لاتتجاوز أعمارهم ستة شهور فى محاولة للإيهام بأن ما يطلبونه هو رغبة شعبية جارفة!!

كما قاموا فى محاولة ماكرة أخرى ظاهرها المحبة للكنيسة وللكاهن بإرسال برقيات للبطريركية بأنهم يهددون

فيها الكنيسة الأم بإنفصال كنيستهم إذا تم إعفاء القمص شنوده من خدمته مما أوغر صدر الرئاسة الدينية ضده وكان ذلك سبباً فيما بعد لأن تصر على إجراء **تعديل ملكية أرض الكنيسة من البطريركية إلى البطريرك شخصياً رغم أن معظم الكنائس القبطية فى أميركا لم تكن مسجلة فى ذلك الحين بإسمه بل لايزال حتى الآن بعضها مسجلا بأسماء كهنتها** وذهب أسقفان من القاهرة إلى شيكاغو فى فبراير ١٩٨٨ لتقصى الحقائق بين الفرقاء، وطوال ليلة كاملة وحتى صباح اليوم التالى التف الشعب حول راعيه فى مظاهرة حب شهد له الجميع أمامهما بنشاطه وتفانيه فى خدمتهم، وقد وعد الأسقفان بنقل هذه الصورة للبابا عند عودتهما بعد يومين، وصرحا بأنهما «لم يسبق لهما رؤية شعب يحب كاهنه بمثل هذا الحب».

وراح البعض يستأنفون وشاياتهم ويحبكون لعبتهم من جديد فأطلقوا شائعة خبيثة عن إتجاه النية لإبعاد الكاهن عن الكنيسة وحل مجلسها ونقل ملكيتها إلى البابا بدلا من البطريركية بعد أن أرسلوا شريطاً مسجلا تضمن عظة للكاهن قال فيها أن قرار القيادة الكنسية فى القاهرة بعدم الإحتفال بصلاة عيد القيامة عام ١٩٨٠ **كان يحتاج إلى صلاة حتى يعطى الله حكمة فى إتخاذ القرار المناسب**، وقد كان هذا التسجيل الصوتى سبباً لأن تغلق الآذان تماماً عن سماع دفاعه عن نفسه أو سماع شهود الحق أو حتى سماع آراء

شهود الطرفين مواجهة حسبما تنص عليه النصوص الكتابية والقوانين الرسولية والأقوال الآبائية، بل وأبسط قواعد العدالة فى كل أنواع المحاكمات المدنية والجنائية والإدارية والعسكرية فى كل المجتمعات البشرية.

+ + +

وفى يوليو من العام نفسه (١٩٨٨) عاد الأسقفان إلى شيكاغو ومعهما ثالث (أنبا هدرا أسقف أسوان) وإجتمعوا بشعب الكنيسة عدة مرات إتضح من خلالها أن هناك من يربطه بالقاهرة **خط ساخن** يعمل من خلاله على زيادة الوقيعة وتوسيع شقة الخلاف، وفى يوم الخميس ١٩٨٨/٧/٧ كان من المقرر أن يجتمع الأساقفة الثلاثة بمجلس الكنيسة ويتناولون معه العشاء فى الساعة الثامنة غير أنهم تأخروا فى الحضور فقد ذهبوا فى الخامسة والنصف إلى منزل شخص لتعزيته فى وفاة حماته، ثم ذهبوا إلى منزل آخر وتناولوا فيه وجبة العشاء، وظل مجلس الكنيسة فى إنتظارهم حتى الساعة الحادية عشرة والربع حيث حضروا وتناولوا العشاء مرة أخرى وعقدوا إجتماعاً دام أربعة ساعات فأجابهم الأساقفة فى نهايته بأنه منسوب إليهم الكثير من الأخطاء من بينها :

(١) عدم كتابتهم تقارير مفصلة عن كنيستهم للبابا.

(٢) عدم تحريرهم خطابات للبابا يعبرون فيها عن

خضوعهم ومحبتهم له.

(٣) عدم إخطارهم للبابا عما صرح به الكاهن تعليقاً عن قرار منع الإحتفال بعيد القيامة عام ١٩٨٠ من أن قرار منع الصلاة كان يحتاج قبل إتخاذه إلى صلاة (موضوع التسجيل الصوتى السابق الإشارة إليه).

(٤) قيامهم بشراء قطعة أرض خارج ولاية الينوى لإقامة معسكر دائم للشباب بدون إذن البابا.

++ وحين حاول الأعضاء توضيح وجهات نظرهم والرد على ما هو منسوب إليهم رفض الأساقفة الإستماع إلى ردودهم، كما قاموا بإبلاغهم بأنه **سوف تتخذ «إجراءات حازمة تكون عبرة لكل كنائس المهجر»!!**

++ كما وضح من مناقشاتهم إصرارهم على **نقل ملكية الكنيسة إلى البابا شخصياً** (إذ أن أرض الكنيسة مقامة على مساحة خمسة أفدنة والمنزل المملوك لها والمجاور على مساحة فدان كامل مسجلين بحيث لايجوز الإستيلاء أو الحكم بنزع ملكيتها فى حالة رفع قضايا تعويضات على الكنيسة).

إن الله

لم يعطنا روح الفشل

بل روح القوة والمحبة والنصح

(٢ تيموثيوس١ :٧)

القرارات الفورية ضد «الخادمة المقارية»

كما أصدروا قراراً فورياً بمنع خادمة من الخدمة فى الكنيسة إذا لم تعد إلى القاهرة، وأنه فى حالة بقائها فى أميركا لايكون لها أى تواجد داخل الكنيسة ولابخدمتها ولابأنشطتها داخلها وخارجها ولابأية خدمة لها صفة التكريس وقد أبلغوا هذا القرار لمجلس الكنيسة ليبدأ تنفيذه من الساعة التاسعة مساء السبت ١٩٨٨/٧/٩، وقد اتخذ هذا القرار العجيب بغير محاكمة ولا مواجهة...

[صورة القرار بملحق الوثائق - وثيقة رقم (٤)].

وقد برروا هذا القرار بأنها «**خادمة مقارية**» (أى تابعة لدير الأنبا مقار بمصر)، ولأنه بهذا سوف تهدأ الأمور، وأنه سيبقى القمص شنوده أنبا بيشوى راعياً لكنيسة شيكاغو خلافاً لما سبق أن أشاعه البعض عن نقله منها، وقد أذعن بعض من حضروا لهذا القرار على مضض رغم إقتناعهم بعدم قانونيته وتعسفه الواضح، كما أمتنع أحد الأعضاء عن التوقيع بالعلم والتنفيذ، وحين سئل أحد الأساقفة الثلاثة عما إذا كانت هناك عقوبات أخرى سيتم توقيعها نفى ذلك بشدة، وحين سئل أسقف ثان عن سر حرمان الخادمة : «لأنها مقارية»، كان رده: «**وده دير عايز الحرق**»... وكانت صدمة للجميع أن تفتقد الكنيسة الحب إلى هذا الحد!

+ وفى الساعة الثامنة والنصف حضر أكثر من عشرين شخصاً لمقابلة الأساقفة كان من بينهم السيدة قرينة المتنيح

القمص مرقس بشاى راعى الكنيسة السابق التى بادرها الأساقفة بالتوبيخ لما نمى إلى علمهم عن قيام نجلها الشماس الدكتور مجدى الخادم بالكنيسة بإرسال برقيات تهديد لهم قبل حضورهم وقد أوضحت لهم والدته عدم صحة ذلك، وطلبت العفو عنه إن كان ما قيل لهم عنه صحيحاً فراحوا ينتهرونها بينما كانت تؤكد لهم أنه لاخلاصها وإبنها وأسرتها للكنيسة التى قام زوجها الراحل بخدمتها حتى رحيله فإنها تقوم بترجمة كتب البابا ومقالاته فوبخها أحد الأساقفة بأنها تريد أن تقول لهم أن البابا يكتب كلاماً لايقوم بتطبيقه رغم أن هذا الفكر لم يخطر على بالها على الاطلاق، وقد وقعت عليها هذه الكلمات وتوبيخهم لها بأسلوب غير لائق أمام الحاضرين وقع الصاعقة، وغادرت المكان باكية!!

+ وفى الساعة الحادية عشرة والنصف مساء اليوم التالى أجتمع الأساقفة الثلاثة وحتى السادسة صباحاً مع الشعب الذى ثار لهذه القرارات المتعسفة بلا محاكمة، كما إجتمعوا بالفتيات اللواتى تخدمنهن الخادمة المذكورة (وتتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين) بعد أن أصابتهن الصدمة، وحاولن الدفاع عنها لحبهن لها، ولكن الأساقفة أكدوا لهن «أنها **من تلاميذ القمص متى المسكين** وتنادى بتعاليمه»، وقد أوضحن لهم بأنهن لم يسمعن طوال سنوات خدمتها التى إستمرت سبع سنوات شيئاً من هذه التعاليم بل أكدن لهم أنها كانت تعلمهن من كتب البابا التى ترجمتها وطبعتها، لكنهم

راحوا يؤكدون لهن عدم أمانتها فى التعليم، وحين أبلغن ذلك للخادمة زميلتها إنزعجت وراحت تعاتب الأساقفة وتنفى لهم ما نمى إلى علمهم عن زميلتها من وشايات مغرضة.

+ وفى صباح الأحد ١٩٨٨/٧/١١ حاول أحد الأساقفة تبرير إبعاد الخادمة السابق ذكرها عن الكنيسة بإنه لمحبة البابا للقمص شنوده أنبا بيشوى حتى يستمر فى خدمته بشيكاغو، وقد طلب الأساقفة من الفتيات الحاضرات أرقام تليفوناتهن لإبلاغها للبابا حتى يمكن له الإتصال بهن شخصياً وإذ لم يقم البطريرك بذلك، وبعد أن تمت فصول المأساة بإبعاد الكاهن عن كنيسته وشعبه أدرك الجميع أنهم **كانوا سذجاً لدرجة كبيرة حين صدقوا ما قيل لهم**...

+ وفى مساء نفس اليوم (وكانت عشية عيد الرسل) طلب الأساقفة من أعضاء المجلس الموافقة على نقل ملكية الكنيسة من البطريركية إلى البطريرك شخصياً، ورغم أن الأعضاء قد أوضحوا لهم مجدداً خطورة ذلك من الناحية القانونية رفضوا الإستماع لهم، وانصرف الأعضاء وبقى منهم سكرتير المجلس (الأستاذ اسحق سمعان طانيوس) والكاهن (القمص شنوده أنبا بيشوى) فقام الأساقفة بالضغط عليهما للتوقيع على نقل ملكية الكنيسة وبأنه فى حالة الاصرار على الرفض فإنهم سيقومون بإجبار الكاهن على ترك الخدمة واغلاق الكنيسة، فقاما بالتوقيع على الأوراق التى طلبوها منهما.

«البطيخ» يمنع من صلاة القداس

وفى يوم الثلاثاء ١٢/٧/١٩٨٨ كانت الكنيسة تحتفل بعيد الرسل وقام الكاهن بصلاة القداس رغم أعياءه الشديد، أما الأساقفة فقد إمتنعوا عن المشاركة فى صلاة قداس العيد بقولهم أنهم قد أكلوا «بطيخاً» فى الساعة الرابعة من الصباح الباكر وإن هذه الكنيسة لاتستحق الصلاة فيها!!، مما أكد شائعات كانت قد إنتشرت فى المدينة كلها خلال اليومين السابقين عن أن النية مبيتة على نقل الكاهن وتشكيل مجلس جديد للكنيسة، مما اضطر الشعب الثائر إلى طلب مقابلة الأساقفة فى المساء حيث التهبت مشاعر الغضب ونشبت مشاجرات بين أفراد الشعب وقامت الشرطة الأميركية بفضها واحتواء الموقف بعد أن أدرك الجميع بأن المخطط المرسوم بدقة قد تم تنفيذه بالإتفاق مع القاهرة عن طريق الخط الساخن بينهما.

+ وبادرت سيدتان بالذهاب إلى المنزل الذى تمتلكه الكنيسة لاعداد طعام العشاء للأساقفة الثلاثة ففوجئتا بالأب الكاهن ملقى على الأرض، وفى حالة إغماء تام مما اضطرهن إلى **إستدعاء الأسعاف لإنقاذه** حتى لايلحق بوالده (القمص ديمترى) الذى كان قد تنيح فى نفس الكنيسة قبل فترة وجيزة بنوبة قلبية مماثلة.

قطعة الجاتوه وملاك من السماء يدهنه بالزيت

وعند وصول الأساقفة الثلاثة وعدد كبير من أفراد الشعب إلى منزل الكنيسة حاول أحد الأساقفة التهوين بقوله: «دى اغماءة بسيطة نتيجة تناوله لقطعة جاتوه»، وتركه الثلاثة ملقى على الأرض، ولم يتقدم أحد منهم للصلاة من أجله أو دهنه بزيت مسحة المرضى مما أثار الشعب عليهم لإحساسه بأنهم كانوا سبباً فيما حدث، وقد تم نقل الكاهن إلى المستشفى وهو فى حالة الإغماء لسوء حالته بعد أن فشل رجال الأسعاف فى تنظيم ضربات قلبه رغم إعطاءه المحاليل الطبية والأدوية اللازمة لمدة ٢٥ دقيقة دون جدوى وبقى بغرفة العناية المركزة بمستشفى هانزديل تحت الملاحظة ثلاثة أيام كاملة، وفشل الأساقفة الثلاثة فى تهدئة الخواطر الثائرة لإحساس الحاضرين بعدم إبدائهم أية مشاعر محبة نحو راعيهم، وحين عاتبتهم إحدى الخادمات على ذلك رد أحدهم بقوله: «ما حدش فكرنا ليه ندهنه بالزيت؟»، بل **طلب أحد الأساقفة عدم نقله إلى المستشفى قبل أن يوقع لهم على رسالة يحررها بنفسه إلى الرئاسة الدينية** حتى يمكنهم مغادرة شيكاغو !! مما أثار ثائرة الشعب عليهم لقساوة قلوبهم، والغريب أن يتهكم أسقف على مشاعر الحاضرين بقوله: «أنا شايف ملاك من السماء نازل يدهنه بالزيت»!!!

أسقف بيكس

أما الأسقف الثالث (أنبا هدرا) فقد أختلى فى إحدى الحجرات مع عدد من الحاضرين، وراحوا فى صلاة حارة ببكاء من أجل الكاهن المريض، ثم خرج إلى زميليه معاتباً لهما بقوله: «أنتم ظلمتم أبونا والشعب ده».

القط المسلى

وأدرك أحد الأساقفة مدى خطورة الموقف فحاول تهدئة الثائرين وتظاهر بتعاطفه معهم وبأنه سوف ينقل هذه المشاعر للبابا فانطلت حيلته عليهم وراحوا فى بساطة يصفقون لهم ويعتذرون عن جموح عواطفهم فأعلن الأساقفة الصفح عما حدث، **وأعطوا الحل لهم** على أن يكتبوا مع الكاهن خطابا للبابا للتعبير عن خضوعهم له والثقة فى أبوته فوافقوا، وبدأ أحد الأساقفة فى تحرير الخطاب المطلوب بنفسه حينئذ قال زميله «**أنا الرجل الثانى فى الكنيسة، والكلمة اللى أقولها يسمعها البابا على طول** وأن البابا لن ينصت منذ الآن لمن كان سبباً فى كل ما حدث، بل سيكون هذا المشاغب كالقط المسلى!!» وكان يقصد به صاحب الخط الساخن.

الخط الساخن

وفى الخامسة من مساء الأربعاء ١٤/٧/١٩٨٨ طلب أحد الأساقفة من الحاضرين أسماءهم وعناوينهم وأرقام تليفوناتهم بزعم إبلاغها للبابا الذى سيقوم بالإتصال بهم واحداً واحداً

ليتأكد منهم بنفسه عن الحقائق، بل وقام الأسقف بالإتصال به أمامهم ففوجئوا عقب إنتهاء المكالمة الهاتفية بالأسقف يقول لهم: «ده كل شيئ عنده علم به» مما أكد لهم وجود إتصالات مباشرة وخط ساخن بينه وبين شيكاغو، وسافر الوفد.

++ وفى ١٨/٨/١٩٨٨ فوجئ شعب الكنيسة بسفر راعيه دون أن يخبر أحداً بذلك، وتبين أن الرجل الثانى فى الكنيسة قد أتصل بالسيدة زوجة شقيق القمص شنوده أنبا بيشوى يطلب منها أن يخبر زوجها شقيقه الراهب بضرورة مغادرة شيكاغو فوراً والا سيعتبر مسئولا معه، وأنه **سيعاقبهما بالحرمان من الصلاة والطرد من الخدمة**، لذا فقد حضر الشقيق بنفسه إلى شيكاغو لإبلاغه بذلك.

قرار نقل الكاهن

وفى ٢٨/٨/١٩٨٨ فوجئ شعب الكنيسة بقرار تاريخه ١٦/٨/١٩٨٨ معلق على جدران الكنيسة بإستبعاد راعيهم وإنهاء خدمته بها وفى كل كنائس ولاية الينوى، وبعدم السماح له بأى عمل رعوى أو كهنوتى بها أو لأحد من شعبها، وأن عليه أن يغادرها فوراً، **وأنه يمكن نقله إلى كنيسة أخرى فى أميركا** مراعاة لظروفه الصحية، ورفقاً به لخطورة بقائه فى هذا الجو المنقسم الصاخب المتوتر (!!) (على حد تعبير القرار الموقع عليه من تسعة أساقفة أعضاء لجنة المهجر)، وأنه إذا خالف هذا القرار فإنه يعرض نفسه لإجراءات كنسية حازمة !! [وثيقة رقم (٥)]

قرار بحرمان ثلاثة شمامسة بدون محاكمة

كما تضمن نفس القرار حرم كل الشمامسة الدكتور مجدى مرقس بشاى والدكتور عماد فتحى إسرائيل والأستاذ إبراهيم حبيب إبراهيم المحاسب ومنعهم من كل أسرار الكنيسة وصلواتها الطقسية ومن كل خدمة يقومون بها فى الكنيسة، ومن دخول أية كنيسة قبطية أرثوذكسية فى مصر أو فى المهجر، وأن يستمر هذا الحرم إلى أن تثبت للكنيسة الأم صحة توبتهم وإنسحاق قلوبهم بسبب ما إرتكبوه من أعمال بشعة تحدث لأول مرة فى كنائسنا بالمهجر. ولم يبين هذا القرار هذه الأعمال البشعة، كما لم يصدر هذا القرار بعد محاكمة !!

[صورة القرار بملحق الوثائق المرفق فى نهاية هذا الكتاب الوثيقة رقم (٥)].

قرار ثالث بنقل الكاهن إلى المملكة المتحدة

وصدر بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٩ قرار جديد بنقل القمص شنوده أنبا بيشوى **فوراً إلى اسكتلندا وايرلندا وويلز بالمملكة المتحدة (بريطانيا)** للخدمة فى هذه المناطق حيث لم تحدد له منطقة خدمة فى أميركا «وأن عليه السفر فوراً بمجرد وصول هذا القرار له».

وواضح تناقض هذا القرار مع نص القرار السابق بنقله إلى أية كنيسة أخرى بأميركا خارج ولاية الينوى لظروفه الصحية على نحو ما أسلفنا.

++ قال الأساقفة الثلاثة أثناء مناقشاتهم مع الشعب يوم

١٥/٧/١٩٨٨ بأنهم يكتفون بما أبداه الحاضرون من إعتذارات وإعطائهم الحل، وبصوم الشمامسة الثلاثة الذين صدرت ضدهم قرارات الحرمان ثلاثة أيام وبالحرمان من التناول والخدمة بالكنيسة لمدة أربعة أسابيع، إلا أنهم فوجئوا فى اليوم التالى مباشرة بصدور قرار الحرم مما أكد لهم أنهم قد عوقبوا مرتين عما نسب إليهم من مخالفات.

(كارت بلانش) بحل المشكلة مع وقف التنفيذ !

فى ٤/٩/١٩٨٨ أنتدب القمص تادرس يعقوب ملطى كاهن كنيسة مارجرجس باسبورتنج بالاسكندرية للخدمة بكنيسة مارمرقس بشيكاغو بدلا من القمص شنوده أنبا بيشوى، وفى أول عظة ألقاها من فوق منبرها أعلن أن لديه تفويضاً كاملا بحل المشكلة، وفى إجتماع له مع الأستاذ إبراهيم حبيب إبراهيم (أحد المحكوم عليهم بالحرم الكنسى **بغير محاكمة**) طلب منه أن يبلغ زميليه التوقيع على خطاب أملى صيغته الأسقف الذى قال أنه الرجل الثانى فى الكنيسة متضمناً النقاط الستة الآتية :

(١) أنهم أخطأوا فى حق «**مسحاء الرب**» الأساقفة الثلاثة.

(٢) أنهم تدخلوا فى سياسة الكنيسة بأسلوب غير روحى.

(٣) أنهم يستحقون العقوبة التى وقعتها الكنيسة عليهم.

(٤) أنهم يشعرون بالندم.

(٥) أنهم لايوافقون إطلاقاً على ما صدر من برقيات ومنشورات.

(٦) أنهم **يطلبون العفو من باب الرحمة !!**

ورغم ما فى هذه الصيغة من تعسف وإنتفاء لروح الأبوة فقد وافقوا على قبولها وتم إرسالها إلى القاهرة مع القمص تادرس يعقوب الذى حاول إقناع البابا بها أثناء زيارته السريعة التى قام بها فى شهر نوفمبر ١٩٨٨ لكنه رفض الصفح عنهم لتأخرهم فى إرسالها إليه مما أوقع الكاهن فى حرج إذ كان قد طلب قبل سفره من واحد منهم الصوم الإنقطاعى ثلاثة أيام للموافقة على مناولته فى قداس الأحد ١٩٨٨/١١/٢١ لكنه عاد فأبلغه مساء السبت ١٩٨٨/١١/٢٠ بتأجيل ذلك للأحد التالى (١٩٨٨/١١/٢٨) إذ كان مزمعاً السفر إلى القاهرة للحصول على الموافقة بقبول الإعتذارات والصفح إلا أنه فوجئ برفض البابا قبول إعتذارها وفى قداس الأحد ١٩٨٨/١١/٢٨ لمح الكاهن من كان قد أتفق معه على مناولته قادماً للتناول فقام القمص تادرس بإسدال ستائر الهيكل وتناول الجسد والدم بمفرده وأنهى القداس وغادر شيكاغو يوم ١٩٨٨/١١/٣٠ بعد أن فشل فى حل المشكلة وأدرك الجميع أن التفويض الذى كان قد سبق أن أعطى له «ككارت بلانش» إنما هو مع وقف التنفيذ !!!.

++ **وتكررت الإعتذارات وإلتماسات العفو :**

(١) حين حضر **أنبا بطرس الأسقف العام** فى يناير ١٩٨٩ حيث تسلم منهم إعتذارات وإلتماسات مماثلة.

(٢) ومرة ثالثة حين حضر الأستاذ اسحق سمعان طانيوس سكرتير مجلس الكنيسة لزيارة البابا فى أواخر شهر فبراير ١٩٨٩.

(٣) ومرة رابعة حين ذهب الشمامسة الثلاثة لمقابلة البابا شخصياً أثناء زيارته لسانت لويس بولاية ميسورى عام ١٩٨٩ وسفرهم مع أطفالهم وزوجاتهم لأكثر من ست ساعات لمسافة تزيد عن ٥٥٠ كيلو متراً (من شيكاغو إلى سانت لويس) ورغم ما بذله كل من الأسقفين المرافقين المرافقين للبابا (أنبا رويس وأنبا موسى أسقف الشباب) إلا أن البابا رفض مقابلتهم، وفى ثورة غضبه ألقى بميكرفون كان بيده على الأرض (مجلة «الناقوس» - يونيو ١٩٩٠) معلناً أن «**هؤلاء محرومون فى الأرض وفى السماء، ومحروم من يدافع عنهم، ولو كنتم تحبوننى صحيح تطردوهم من الكنيسة ولو بالبوليس!**» وكلها تصريحات مسجلة على شرائط كاسيت وفيديو..

[صور الإعتذارات المرسلة بالملحق الوثائقى - الوثيقة رقم «٦» من ٦ ورقات والوثيقة رقم «٧»]

عيد ميلاد بلا صلاة

وبسفر القمص تادرس يعقوب ظلت الكنيسة بلا كاهن وبغير رعاية روحية، ولهذا أضطر المصلون لإستدعاء القس جبرائيل حداد لإقامة القداس يوم الأحد ١٩٨٨/١٢/٢٤

بإعتباره كاهناً لكنيسة السريان الأرثوذكسية الشقيقة لكنيستنا القبطية والتى تشترك معها فى الطقس والعقيدة وتتبادلان ذكر البطريركين المصرى والأنطاكى فى القداسات، وبدلا من أن يقابل هذا التصرف الحكيم بالشكر كان فيما بعد موضع اللوم الشديد من الرئاسة الدينية فى القاهرة التى تركت الكنيسة بلا راع ولا رعاية.

++ وحين حل عيد الميلاد عام ١٩٨٩ حضر الشعب كعادته فى ليلة العيد، كما حضر ممثلو الحكومة والقنصل العام المصرى والوفد المرافق له للتهنئة، وكانت صدمة بالغة للجميع عندما مر العيد. بلا صلاة بينما كان فى الإمكان انتداب أحد الآباء الكهنة للصلاة بها فى هذه الليلة على غرار ما حدث حين تم تكليف كاهن قبطى من إحدى كنائسنا فى كاليفورنيا والتى تبعد أكثر من ٣٢٠٠ كيلو مترا من شيكاغو ليؤدى الصلاة بكنيسة العذراء بملواكى التى تبعد حوالى ١٥٠ كيلو مترا عن شيكاغو وتضم ما لايزيد عن ٢٠ عائلة بينما **تركت شيكاغو التى تضم أكثر من ٥٠٠ أسرة بلا صلاة فى ليلة العيد !**

++ ونتيجة طبيعية لتصاعد الأحداث وفشل كل الجهود فى إحتوائها بحكمة، أنقسمت الكنيسة فى شيكاغو إلى شيع وأحزاب.

أحد الشعانين «السعف» يوم السبت

وفى ١٩٨٩/٢/٧ أنتدب **أنبا بطرس الأسقف العام**

لزيارة شيكاغو، وبصحبته **القمص باسيليوس سدراك** كاهن كنيسة سانت لويس وتم عقد إجتماع أسفر عن الإتفاق على سفر وفد من مجلس الكنيسة لمقابلة البابا لوضع حد لمشكلاتها، وأرسل المجتمعون خطاباً عبروا فيه عن ولائهم له، وسافر الوفد وتمت المقابلة يومى ١٩٨٩/٢/٢٠ و ١٩٨٩/٢/٢١ وأصر البابا خلالها على رفض مشروع القانون الموضوع عام ١٩٨٨ لإدارة كنيسة شيكاغو لأحتوائه على بنود رأى أنها قد تؤدى إلى إزدياد دور الشعب فى إدارة وخدمة كنيستهم وطلب تعديلها، وأنتدب القمص باسيليوس سدراك لإقامة قداس يوم السبت من كل أسبوع فقط، وحين حضر سبت لعازر صلى قداس أحد الشعانين يوم السبت ١٩٨٩/٤/٢٣ لإرتباطه بكنيسته بسانت لويس مما أضطر مجلس الكنيسة وجمهور المصلين (الذين لم يحضروا هذا القداس لإرتباطهم بأعمالهم ودراساتهم) لاستدعاء الكاهن الأثيوبى مايكل الذى سبق له الأشتراك فى إقامة الشعائر الدينية مع البابا عند زيارته الأولى للكنيسة وقيامه عدة مرات بالصلاة لشعبها فحضر يوم أحد الشعانين (١٩٨٩/٤/٢٤) وأدى صلاة القداس فى موعده الطقسى وقد كان ذلك مثاراً للوم المجلس فيما بعد بدلا من توجيه الشكر له لإنقاذ الموقف الناتج عن التقصير فى الرعاية ومما هو جدير بالذكر أنه حين ذهب أنبا بطرس إلى شيكاغو للتقريب بين وجهات النظر حرر الجميع خطاباً للبابا

تاريخه ١٩٨٩/٢/٧ **أوضحوا فيه صراحة موافقتهم على كل ما طلب منهم** إضافته إلى مشروع القانون الخاص بإدارة كنيسة مارمرقس وأنبا بيشوى القبطية الأرثوذكسية بشيكاغو والذى سبق إقتراحه فى العام السابق (١٩٨٨)، كما **أعربوا عن حبهم وخضوعهم لرئاسة الكنيسة ورغبتهم فى فتح صفحة جديدة معها**).

[صورة الخطاب مودعة بالملف الوثائقى - وثيقة رقم «٨»].

++ ثم أنتدب **القس روفائيل زكى يوسف** (زوج إبنة القمص باسيليوس سدراك) لخدمة الكنيسة يوم أربعاء أيوب وظل بها حتى إنتهاء قداس عيد القيامة، ولفترة وجيزة ثم عاد القمص باسيليوس للخدمة بها فى مايو من العام نفسه لإقامة قداس كل سبت فقط حتى يتم تعيين كاهن متفرغ لها.

تجميد عضوية أحد أعضاء مجلس الكنيسة

وفى أول يونيو سنة ١٩٨٩، وأثناء جلسة لمجلس الكنيسة ونتيجة لإنقسام الشعب **هدد أحد الأعضاء زميلا له بالضرب كما أعتدى عليه بألفاظ غير لائقة**، مما أضطر المجلس إلى إتخاذ قرار بتجميد عضويته لمدة سنة كاملة مما أغضبه وجعله ينضم للفريق المناوى للمجلس.

الشرطة مرة أخرى والأسعاف والمحكمة

فى أول سبتمبر ١٩٨٩ صدر قرار بتعيين **القمص باسيليوس سدراك** رئيساً لمجلس كنيسة مارمرقس وأنبا

بيشوى بشيكاغو كما صدر قرار آخر بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٢ بتفويضه بتعيين عضوين جديدين بالمجلس، وقام باخطار مجلس الكنيسة بذلك مطالباً إياه بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإخطار البنك المودع به حساب الكنيسة مع عمل توقيع رسمى له بذلك، فطلب منه المجلس رقم التأمين الإجتماعى الخاص به وموقفه من الهجرة حتى يمكن إتخاذ الإجراءات طبقاً للقانون الأميركى وقوانين ولاية الينوى فتبين أنه لم يحصل عليهما، وأن كنيسة سانت لويس التى كان يخدم بها قبل ذهابه إلى شيكاغو لم تطلب منه ذلك من قبل، فأوضح له المجلس أنه وإن كان قد حدث له ذلك فالأصح الإلتزام بأحكام القانون منعاً للمسئولية، فغضب وثار، وأعتبر ذلك إعتراضاً على قرار تعيينه، وكان رد فعله هو قيامه بتعيين عضوين جديدين وتعديل وظائف المجلس وأسناد أمانة صندوق الكنيسة وسكرتيريته لعضوين آخرين رغم إعتراض الأعضاء الخمسة الباقين، وراح يستغل عظاته فى قداس السبت الأسبوعى لإثارة الشعب ضدهم بدلا من العظات الروحية التى كان يجب أن تلقى من فوق منبرها، وفى أثناء قداس السبت ١٩٨٩/٩/١٦ قام بعرض مواد قانون إدارة الكنيسة الجديد مما أثار الجميع فراحوا يتناقشون بأصوات عالية **تطورت إلى مشاجرات حضرت على أثرها سبع سيارات شرطة مملوءة بالضباط والجنود ترافقها ثلاث سيارات أسعاف** لنقل إثنين من المصلين أصيب أحدهما بأزمة قلبية حادة نقل

على أثرها إلى المستشفى وبقى بها خمسة أيام بغرفة العناية المركزة، بينما **قامت الشرطة بإخلاء الكنيسة من المصلين قبل أن ينتهى القداس**، وراح الكل يصرخون ويبكون محتجين.

وفى صباح ١٩٨٩/٩/٢٢ تلقى البنك المودع به حساب الكنيسة طلباً غير قانونى من الكاهن موضحاً به تعيين أمين صندوق وسكرتير جديدين (حيث لم يكن قد تم تعيينهما بعد إلا فى مساء نفس اليوم)، كما تلقى البنك من الكاهن طلباً آخر لفتح حساب جديد للكنيسة لكن الطلبان قوبلا بالرفض مما أثار الكاهن ودفع لإثارة المصلين فى قداس اليوم التالى (السبت ١٩٨٩/٩/٢٣) **وتكررت المشاجرات وتدخلت الشرطة** وتبادل الفرقاء ألفاظاً غير لائقة، وقام الكاهن برفع دعوى قضائية تحدد لنظرها جلسة ١٩٨٩/٩/٢٩ للنظر فى طلب الكاهن سحب رصيد الكنيسة المودع بالبنك.

[قرار تعيين الكاهن فى ١٩٨٩/٩/١ وقرار تفويضه بتعيين عضوين جديدين بمجلس الكنيسة المؤرخ ١٩٨٩/٩/١٢ والمؤشر عليه منه لسكرتير الكنيسة لأخطار البنك لعمل توقيع رسمى له بملف الوثائق الملحق بهذا الكتاب، وقد حكمت المحكمة برفض ما يطلبه الكاهن فى دعواه - وثيقة رقم «٩» ووثيقة رقم «١٠»].

كما قام القمص باسيليوس سدراك برفع دعوى أخرى طلب فيها **تمكين البابا من زيارة شيكاغو ضمن الكنائس**

التى كان يقوم بزيارتها فى تلك الأيام، رغم أن الأمر لم يكن فى حاجة لرفع هذه الدعوى الغريبة ومن ثم تنازل عنها فيما بعد وسحبها من المحكمة لإنتهاء زيارة البابا لأميركا وعودته منها فى ٨٩/١١/١٦ دون أن يقوم بزيارة شيكاغو كما كان مقرراً بينما ظلت دعوى سحب الرصيد من البنك متداولة بعد أن تغيرت هيئة المحكمة، وتفرعت نقاط الخلاف القانونى بين محامى الكاهن ومحامى مجلس الكنيسة حول القوانين الكنسية الواجب تطبيقها إذ كان أمامها قانون عام ١٩٦٩ الذى سبق أن أصدره البابا كيرلس السادس لتطبيق أحكامه على جميع الكنائس القبطية بالمهجر ومن بينها كنيسة مارمرقس وأنبا بيشوى بشيكاغو التى سجلت فى ولاية الينوى بناء على أحكامه [صورة التسجيل من سبع صفحات مرفقة بملف الوثائق رقم «١١»]، إلى جانب قانون عام ١٩٧٨ الذى صدر بعده بتسعة أعوام وتم تطبيق أحكامه على بعض كنائس المهجر دون البعض الآخر، وقانون عام ١٩٨٩ الذى أرسلت صورة منه من إحدى كنائس استراليا فى ١٩٨٩/١٢/٧ إلى محامى الكاهن وقام بتقديمه إلى المحكمة (وسوف نتناول كل من القوانين الثلاثة بالدراسة).

أسقف للشهادة أمام المحكمة لاللصلاة !!

وذهب أنبا سرابيون أسقف عام الخدمات العامة والإجتماعية السابق إلى شيكاغو للإدلاء بشهادته أمام محكمة شيكاغو عن القوانين الواجب تطبيق أحكامها فى القضايا التى

تطرح على القضاء الأميركى، وأقام فى المنزل الذى تملكه الكنيسة والذى لايبعد عنها إلا بعدة أمتار، وطلب منه كثيرون أن يقيم لهم قداساً فى كنيستهم، ولكنه رفض ذلك رغم إلحاحهم عليه وأصابهم بأحباط شديد بعد أن صرح لهم بأنه **مكلف بالإدلاء بالشهادة فى المحكمة لا بالصلاة!**

++ وفى المحكمة أجمع كل من أدلى بشهادته أمامها من طرفى النزاع على محبتهم للبابا وخضوعهم له، كما **قرر أعضاء مجلس الكنيسة أنه كان من الأفضل السعى لحل المشكلات الكنسية فيما بينهم وبصفة ودية بدلا من اللجوء إلى ساحات القضاء**، فأصدرت المحكمة حكمها لصالح الكاهن، فسارع برفع دعوى جديدة يطالب فيها أعضاء المجلس بسداد **مصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة التى قام بسدادها من أموال الكنيسة وتبلغ ٨٣ ألف دولار (ما يعادل ٢٨٢،٢٠٠ جنيهاً مصريا)** إلا أن المحكمة رفضت هذه الدعوى، وأوضحت فى حكمها أن مجلس الكنيسة قد تصرف بحكمة ومن ثم يتحمل رافعها بها [صورة مذكرة الكاهن التى تقدم بها محاميه جوزيف فينر جيرالد مطالباً أعضاء مجلس الكنيسة المدعى عليهم فى هذه الدعوى بسداد المصاريف القضائية وأتعاب المحاماة، وقد حكمت المحكمة برفض الدعوى طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون المحكمة العليا، وكذا صورة المذكرة التى رفعها البنك ضد الكاهن (المدعى) وضد المدعى عليهم مطالباً أياهم بسداد مبلغ ٥٣٩٠ دولاراً

أتعاب المحاماة، وقد حكمت المحكمة بأن الكنيسة هى الملزمة بسداد هذا المبلغ وليس أعضاء مجلس الكنيسة المدعى عليهم [الصورتان مرفقتان بملف الوثائق - الوثيقتان «١٢» و «١٣»].

* وقد عاد محامى الكنيسة مطالباً المحكمة بالتدخل فى الشئون المالية والإدارية للكنيسة، إلا أن المحكمة كانت حاسمة حيث أوضحت فى قرارها «أن **القضاء الأميركى طبقاً للدستور والقوانين المعمول بها فى الولايات المتحدة لايزج بنفسه فى الشئون الداخلية للكنائس**، لكن المحامى عاد ليقرر أن كنيسة شيكاغو تتبع الكنيسةالأم فى مصر، وأن الدعوى لاعلاقة لها بالشئون العقيدية أو الطقسية، وأنه من الصعب الفصل بين تلك الأمور والشئون المالية والإدارية، لذلك حكمت المحكمة إزاء تضارب أحكام القوانين المقدمة لها بتطبيق أحكام قانون الكنيسة القبطية المعمول بها فى استراليا الذى قدمه محامى الكنيسة والتى تعطى أحكامه لرئاسة الكنيسة السلطة المطلقة وتتجاهل دور الشعب فى إدارة كنيسته مؤكداً فى ساحات القضاء الأميركى **الدكتاتورية المطلقة للسلطان الكنسى والمتناقضة تماماً للديموقراطية الموروثة منذ أقدم العصور**، وسوف نتناول القوانين الثلاثة المتعاقبة التى أصدرتها الكنيسة للإدارة فى كنائسنا القبطية فى المهجر بالدراسة فى ختام هذا الكتاب وجدير بالذكر أن القمص باسيليوس سدراك ما كان يمكنه أن

يرفع القضايا أمام المحاكم الأميركية إلا بعد موافقة رئاسته بالقاهرة.

محاكمة أعضاء مجلس الكنيسة

كان مجلس الكنيسة قد أصدر فى جلسته التى عقدها فى ١٩٨٩/٦/٢ قراراً بتحصيل رسوم رمزية لما تقدمه الكنيسة من خدمات طقسية فردية كالخطبة والزواج أسوة بما هو متبع فى الكنائس القبطية الأخرى فى مصر والمهجر فى محاولة منه لتنمية موارد الكنيسة المالية لمواجهة المصروفات المتزايدة للنظافة والصيانة والمرافق والتأمينات الصحية والإجتماعية وغيرها من الإلتزامات، وقد وجد الكاهن فى هذا القرار ذريعة لإثارة الشعب ضد المجلس الذى يختلف معه فى الكثير من النقاط.

++ كما كان لصدور الحكم القضائى لصالح المجلس فى الدعوى التى رفعها الكاهن ضد المجلس فرصة لزيادة شقة الخلاف بينه وبين الرئاسة الدينية والعمل على إحالتهم إلى محاكمة كنسية صباح الثلاثاء ١٩٩١/١/١٥ بكنيسة مارجرجس وأنبا شنوده بنيوجيرسى أمام لجنة مشكلة من أسقفين وكاهنى كنيستى كليفلاند بولاية أوهايو ورودشمستر بنيويورك وقد أرسلت خطابات إستدعاء أعضاء المجلس الخمسة المؤرخة ١٩٩١/١/١ عن طريق محام أميركى فورد هذا الخطاب إلى واحد من الأعضاء الخمسة فى نفس اليوم المحدد لعقد الجلسة بينما وردت نسخة منه لعضو آخر بعد

هذا الموعد بثلاثة أيام ولم تصل أية أخطارات للأعضاء الثلاثة الآخرين مما تعذر معه حضورهم جميعاً، وقد قام محامى كل من العضوين الأولين بالرد على ما ورد لهما من إستدعاء بخطاب تاريخه ١٩٩١/١/١٥ وقد تضمن هذا الخطاب طلب تحديد موعد آخر لعقد الجلسة **على أن تصلهم قبل ذلك بيانات تفصيلية لإمكان إعداد الرد عليها عن المخالفات المنسوبة إلى كل واحد منهم وتاريخ ومكان وطبيعة كل منها وأسم وعنوان كل شخص يوجه إليه الإتهام فى كل منها وأسم وعنوان كل شخص كان حاضراً أثناء إرتكاب كل مخالفة منها وكذا موافاتهم بنسخ من كل مواد أو مقالات أو دساتير أو لوائح أو تعاليم كنسية أو قوانين تبين طبيعة وحقوق أى شخص قبطى تنسب إليه مثل هذه المخالفات إلى جانب بيان بالإجراءات التى يجب إتخاذها ضده والآليات المتاحة للمحاكمة ومكانها والحق فى إختيار المحققين بحسب القانون الوضعى والقانون الكنسى والحق فى الإستئناف إلى سلطة أعلى**... الخ.

لذا فقد ورد استدعاء ثان تاريخه ١٩٩١/١/١٥ للحضور أمام نفس اللجنة الكنسية وبولاية آخرى مساء يوم ١٩٩١/١/٢٣ غير مرفق به البيانات السابق طلبها وقد ورد إليهم قبل موعد عقد الجلسة بيوم واحد مما تعذر معه كذلك حضورهم للمرة الثانية **ولبعد المسافة بين شيكاغو ومكان**

عقد الجلسة وكنيسة مارمرقس بكاليفورنيا بألوف الكيلو مترات الذى يستغرق الوصول إليها براً وجواً العديد من الساعات والتكاليف الباهظة، وقد أرسل الأعضاء الخمسة الشمامسة خطاباً تاريخه ١٩٩١/١/٢١ لمواقاتهم بما سبق أن طالبوا به فى خطابهم السابق ولم يصلهم رداً علماً بأن محامى الكاهن قد قدم للمحكمة بجلستها فى ١٩٩٠/٢/١٤ قرارا بابويا بدون تاريخ يقضى بحرمانهم من رتبة الدياكونية (الشمامسية) **ومن عضوية مجلس الكنيسة ومن التعليم بفصول مدارس الأحد وإجتماعات الشباب ومن كل خدمة كنسية نظراً لما إرتكبوه من أخطاء جسيمة.** ولم يوضح القرار ماهية هذه الأخطاء ولاتاريخ وقوعها.

[صور الخطابات المتبادلة والقرارات من ١٢ صفحة بملف الوثائق الملحقة بأرقام ١٤و١٥و١٦و١٧و١٨و١٩].

مسلسل طرد المصلين وإخراجهم من الكنيسة لازال مستمراً حتى الآن

إحتراماً لقدسية بيت الله، وحفاظاً على وحدة الكنيسة وسلامها وعدم إعثار المصلين روحياً امتنع أعضاء مجلس الكنيسة الخمسة والخدام الثلاثة وأسرهم والخادمة المذكورة **وقطاع كبير من شعب الكنيسة عن الصلاة بها** لإتاحة الفرصة لتهدئة النفوس حتى عاد القمص باسيليوس سدراك إلى كنيسته بسانت لويس التى كان يخدمها قبل إنتدابه لكنيسة شيكاغو.

++ وفى ١٩٩٠/٧/٧ حل محله **القس صموئيل عازر ثابت** (وهو زوج إبنة شقيقته) وبدلا من أن يسعى لمصالحة الأطراف المتنازعة انحاز إلى فريق منهم، وبادر بإثارة البعض الآخر من أعضاء المجلس السابق مؤكداً للمصلين فى عظاته وإجتماعاته ما نسب إليهم من عداء للكاهن المنقول وللقيادة الكنسية بالقاهرة مما جدد الأحقاد والضغائن بين الفرقاء، بل وراح يهاجم من إنتقده من المصلين، مما زاد من تعميق الخلاف.

++ ثم صدر القرار البابوى رقم ٢١/٤٢ لسنة ١٩٩٢ بإعادة تشكيل مجلس الكنيسة برئاسته وعضوية ستة ممن أختارهم («الكرازة» - ١٩٩٢/١٠/٩ - ص ١١).

++ وحدث أن تقدم **الأستاذ اسحق سمعان طانيوس سكرتير مجلس الكنيسة** السابق للتناول فى قداس يوم ١٩٩٢/٥/٢١، فوجدها الكاهن فرصة لتأنيبه أمام المصلين، عما حدث فى الفترة السابقة الماضية وخاصة مطالبة الأستاذ إسحق للقمص صموئيل برد المبلغ الذى إستولى عليه من القمص شنوده الأنبا بيشوى وطلب منه عدم الحضور للتناول مرة أخرى.

++ وراحت بعض الأسر القبطية محافظة منها على التمتع بالصلوات وممارسة الشعائر الأرثوذكسية تتردد على الكنائس الأثيوبية والسريانية، كما إمتنعت غيرها عن الصلاة فى أية كنيسة مؤثرين الحفاظ على سلامهم الداخلى وأغلقوا

ملف ذكرياتهم بكنيستهم القبطية من ناحيتهم. لكن منهم من فوجئ بورود **خطابات تاريخها ٣/٦/١٩٩٥ صادرة من القمص صموئيل ثابت يخطرهم بعدم حضورهم إلى الكنيسة ومهدداً بأنه سوف يتخذ ضدهم الإجراءات القانونية إذا ما تجاسروا على الحضور للصلاة !!** وأمام هذا التحدى الغريب قاموا بالرد عليه بخطابات قوية الحجة رد عليها المحامى جوزيف فيتزجيرالد محامى الكنيسة بخطابات أخرى فى نفس يوم ورودها أكد فيها لهم بأنه سوف **يتخذ ضدهم الإجراءات القانونية الرادعة عند حضورهم إلى الكنيسة فى أية لحظة!! وأن مبنى الكنيسة مملوك ملكية خاصة للبابا.**

++ وفى ٢٤/٩/١٩٩٥ **أبلغ الكاهن ومحاميه الشرطة بمنع أشخاص حدد أسماءهم من الحضور إلى الكنيسة وطلباً منها أن تقوم بالقبض عليهم عند حضورهم** لزعمه بصدور قرار بحرمهم كنسياً وفى الأحد التالى (١/١٠/١٩٩٥) **ذهب الأستاذ اسحق سمعان طانيوس وزوجته السيدة مارى متى عبد الملك طانيوس** للصلاة بالكنيسة، ثم حضرت **السيدة سميرة يوسف إبراهيم (زوجة الأستاذ إبراهيم حبيب) وإبنها سامر (١٤ سنة) وإبنتها ماريان (١٠ سنوات)** والخادمة السابق منعها من الخدمة إلى الكنيسة للصلاة، وفى أثناء قيام الكاهن بمناولة المصلين لمحهم فطلب من أحد الشمامسة إبلاغ الشرطة

لإخراجهم والقبض عليهم، **فحضر رجال الشرطة وطلبوا منهم مغادرة الكنيسة على وجه السرعة حتى لاتتخذ ضدهم الإجراءات القانونية ويقبض عليهم** فخرجوا فى هدوء تام رغم أن أحداً منهم لم يقم بأية مخالفة أو إخلال بالنظام كما لم يسبق أن صدرت ضدهم أحكام قضائية أو كنسية بالمنع من الصلاة أو بأسقاط صفتهم الدينية.

[الخطابات المتبادلة وصور محضر الشرطة - ١٠ صفحات بملف الوثائق الملحقة بأرقام ٢٠-٢٦].

[أشارت إلى هذه الواقعة مجلة «روزاليوسف» - العدد ٣٥٢٤ - ٢٥/١٢/١٩٩٥ - ص ٢٥ وإن كانت قد نسبت خطأ حدوث الواقعة بكنيسة مارجرجس لاكنيسة مارمرقس بشيكاغو إذ أنه لاتوجد كنيسة باسم مارجرجس فى هذه الولاية، كما أشارت إليها جريدة (الدستور) المصرية التى تصدر من قبرص - العدد الثالث - ١٧/١/١٩٩٦ ص ١٣ تحت عنوان «سطور ساخنة» كما عادت «روزاليوسف» إلى الإشارة إلى هذه الواقعة مرة أخرى بعددها الصادر بتاريخ ٢٩/١/١٩٩٦]

++ وفى ٣/١٠/١٩٩٥ صرح الكاهن فى إجتماع لبعض أتباعه بأنه **سيقوم بإخراج كل من يشك فى ولائه له أو للقيادة الكنسية** التى زعم أنه مفوض منها بذلك بإعتبار أن البابا هو رأس الكنيسة، بعد أن نمى إلى علمه أن بعض كبار أقباط شيكاغو يتمسكون بما سبق أن أدلوا به من أقوال فى المحكمة من أنهم يؤمنون بما ورد بالكتب المقدسة والقوانين الكنسية المستقرة من أن «السيد المسيح هو رأس الكنيسة» لذا

فإن الكاهن قد أعلن صراحة أنه لن يسمح بدخول أحد إلى الكنيسة إلا بشروط أربع هى :

(١) الإعتراف على صفحات «الأهرام» بأن البابا هو رأس الكنيسة.

(٢) الإستنكار على صفحات «الأهرام» لكل المنشورات التى يظن أنها صدرت من شيكاغو.

(٣) ضرورة قيام أعضاء المجلس السابق بتسليم ما لديهم من أوراق خاصة بالكنيسة (رغم أنهم يؤكدون بأنهم قد قاموا بتسليم كل ما لديهم تماماً).

(٤) قيامهم بسداد مبلغ ٨٣ ألف دولار للكنيسة قيمة الرسوم القضائية وأتعاب المحاماة للدعاوى التى قام الكاهن السابق بأسم الكنيسة برفعها ضد مجلسها السابق بتعليمات من القاهرة رغم رفض المحكمة الأميركية لهذه الدعوى التى رفعها القمص باسيليوس سدراك ضد مجلس الكنيسة ولازال ملف كنيسة مارمرقس وأنبا بيشوى مفتوحاً...

***

لقد لخص لى كثيرون ما تمخضت عنه أحداث كنيسة شيكاغو بقولهم :

«لم تكن لهذه الكنيسة مشكلة على الأطلاق، لكن علاج أمورها بأسلوب يخلو من الأبوة كان سبب كل ما حدث، بعد أن تنكرت القيادة الدينية لما كانت تنادى قبلا عن «حق الشعب فى إختيار راعيه» فقد ضاعت فى

خضم الأحداث ما توارثناه من مبادئ سامية وتوارت القيم المسيحية خجلا خشية أن تطول يد الأرهاب من ينادى بها بشجاعة يوحنا المعمدان الذى نطق يوماً بعبارة «لايحل لك» فكلفته شجاعته دمه وحياته.

+ + +

بعد هذا العرض السريع لأحداث كنيسة مارمرقس بشيكاغو لنا وقفة للبحث المحايد فى أمور لم تعد قاصرة على كنيسة واحدة أو عدة كنائس بل أكاد أقول كلها أو معظمها على الأقل :

«١» **المحاكمات الكنسية الظالمة والقرارات التى تصدر بالعقوبات الكنسية بغير ضوابط** : وآثارها المدمرة على من لحقتهم وذويهم وخدمتهم، والنفوس التى أعثرت بسببها بعد إنهيار الصورة الوردية لكثير من رجال الكهنوت بشكل مأساوى لم يعد محتملا بكل المقاييس.

«٢» **مصرع الديمقراطية فى نظم الإدارة الكنسية**: من خلال القوانين المستحدثة التى صدرت فى السنوات الأخيرة متجاهلة دور العلمانيين (المدنيين) من أبناء الشعب وأراخنته ومفكريه وما نتج عن التعسف فى إستعمال السلطان الكنسى من إنزواء وسلبية.

«٣» **الحلول الممكنة للخروج من الأزمة**: مقتبسة من النصوص الكتابية المقدسة والقوانين الرسولية والأقوال الآبائية والثوابت المنطقية.

ونختم بحثنا هذا بملف وثائقى ببعض ما تحت أيدينا من مستندات خطيرة تؤيد كل حرف سجلناه فى هذا الكتاب

وكتبنا السابقة التى أصدرناها بعنوان: «نحو فكر مسيحى مستنير» بعد أن أتخذنا الآية المقدسة «وتعرفون الحق والحق يحرركم» شعارا لنا متمسكين بوعد الله الصادق والأمين أنه معنا كل الأيام وإلى إنقضاء الدهر،وأن كان الله معنا فمن علينا ؟

أولا : المحاكمات الكنسية

إن ما حدث فى كنيسة مارمرقس وأنبا بيشوى بيشكاغو، وفى غيرها - من قبلها ومن بعدها - يؤكد ما سبق أن سجلناه فى كتبنا السابق اصدارها من أمور خطيرة :

(١) ما صدر من أحكام بعقوبات كنسية **لم يكن بسبب تجديف أو هرطقة**.

(٢) كما أنه لم يتم بعد محاكمة قانونية تخضع لضوابط شكلية أو تنظمها قواعد موضوعية تنظمها لائحة صادرة من أية جهة تشريعية لها إحترامها.

(٣) عقد **جلسات التحقيق والمحاكمة لساعات طويلة متأخرة من الليل بل وحتى صباح اليوم التالى** فيه تضييع لوقت له ثمنه فى بلاد المهجر وجهد بلا طائل لاناس تطحنهم عجلة الحياة وإستنفاذ لطاقات وأموال كان من الأفضل توظيفها للبناء الروحى.

(٤) الخلط المتعمد للأدوار فى سيناريو تقصى الحقائق والتحقيق والمحاكمة وتنصيب القضاة مخبرين سريين وجنود شرطة ومحققين وقضاة وجلادين بل وخصوم للمشكو فى

حقهم جعلت من هذه التحقيقات والمحاكمات **مسرحيات تراجيدية هزلية** فى وقت واحد.

(٥) **إعداد قرارات الإدانة مسبقاً** جعلت من هذه الروايات المأساوية الصورية أشبه بإحالة أوراق الإعدام لمفتى الديار لاللتحقيق والمحاكمة بل لمجرد تبرير هذه القرارات.

(٦) وفى البدعة المزعومة **بضرورة التحقق من التوبة بتحرير الإعتذارات وإرسال الإلتماسات** والركوع عند الأقدام والسجود لغير الله تأكيد للديكتاتورية فى أبشع صورها ومنافاة لأبسط قواعد الإنسانية ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

(٧) اصدار **العقوبات غير محددة النوعية والمدة** أفقد المحكوم عليهم بها الثقة فيمن أصدرها وشعورهم بعدم أبوتهم، مما نتج عنه الإحساس بعدم الإنتماء الروحى للكنيسة والإرتباط العاطفى بأمومتها بعد أن ترسب فى يقينهم نسيان إدارة الكنيسة لدور الكنيسة الخلاصى بعلاج الأمراض الروحية وستر الخطايا إذ أن أحكام العقوبات المتعجلة قد صارت وسيلة للإذلال لاللتقويم وحماية النفوذ وتأكيد للسلطان وتوظيف سيئ لما لدى الكبار من نفوذ روحى ومادى وأدبى قد قطع كل حبال الرجاء ووأد كل أمل فى إصلاح قريب أو بعيد.

(٨) كما صار **لظاهرة منع المغضوب عليهم من الصلاة ودخول بيت الله وممارسة الشعائر الدينية**

أخطر الآثار من قساوة القلب والبدء فى الإنحدار وفقد الرجاء وهو ما سوف تتضح آثاره فى إبتعاد الأجيال القادمة من الأطفال والشباب عن الكنيسة القبطية بعد أن سبقهم آبائهم وأمهاتهم من الأجيال المعاصرة إلى الخروج من كنيستهم بغير اياب (وهو ما أشارت إليه مجلة «روزاليوسف» عن إنشاء كنائس مصرية مستقلة عن الكنيسة الأم فى المهجر بل وفى مصر أيضا - ١٩٩٦/١/٢٩).

(٩) **الإستعانة بالشرطة والمحاكم فى تنفيذ العقوبات الكنسية** وما فيه من مجافاة لروح الكتب المقدسة وقوانين الآباء الأولين وقوانين الرسل وأبسط مبادئ الأخلاق وما يشوب هذه الإجراءات من عنف وإهدار لآدمية المؤمنين وإستخفاف بعقولهم بمناورات غير مقبولة تؤكد للمحايدين أن الكنيسة قد نزلت إلى درجة أدنى من شرائع الغاب بعد أن قوبل إسترحام المحكوم عليهم بمثل هذه العقوبات بمزيد من العناد وترويج للشائعات فلا مواجهة بين الخصوم ولا سماع لأقوال شهود النفى الزور والوشاة، ولارد للقضاة المشكوك فى حيدتهم بعد أن صاروا أنصاف آلهة بصورة تؤكد ذواتهم وتدعم ظلمهم وطغيانهم.

(١٠) ومما يزيد الطين بلة **إنعدام الرعاية الروحية والمتابعة الأبوية لمن تصدر ضدهم هذه الأحكام** بعد أن صارت هذه الأبوة مجرد ذكريات تقرأ فيما تركه السلف الصالح من الآباء.

(١١) وأما عن **حجة التشدد فى الأحكام من أجل توبة الخطاة لخلاص نفوسهم وأبديتهم** فهو إغتصاب غير مقبول لعمل الله ومقولة باطلة وساذجة بهدف تبرير إبعاد المحكوم عليهم عن كنائسهم وخدمتهم حماية لبيت الله من شرورهم ومنطق إرهابى فيه تغييب واضح للوعى الكتابى الذى يأمر بأن تترك الحنطة مع الزوان إلى يوم الدين والأشرار مع الصالحين (إنجيل متى ١٣: ٢٤ - ٤٢و٢٢: ١٠) وفى ترديد هذه المزاعم إتهام لله بعجزه عن حماية بيته وخدمته، وحاشا أن يكون هذا هو الله القوى الجبار.

(١٢) وفى قصة كنيسة شيكاغو بالذات وعلى وجه التحديد - فقد قيل أن الإعتذارات المطلوبة للعفو عن الخطاة لابد أن تتضمن الإلتماسات الإعتراف باهانة «**الأساقفة مسحاء الرب**» الذين ذهبوا إلى هناك الأمر الذى جعل شعب هذه الكنيسة ومعهم كثيرون يتساءلون :

+ ألم يكن **البابا كيرلس** «مسيحاً للرب» حين تم التحريض على اهانته وتجريحه عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ مما دعاه إلى إرسال برقية لمثير الشغب ضده قال له فيها: «لقد أثمرت تعاليمك الروحية إنقساماً وفساداً».

+ ألم يكن الشهيد **أنبا صموئيل** أسقف الخدمات العامة والإجتماعية «مسيحاً للرب» حين تناولوا سيرته بالتهكم والسخرية بعد وفاته ممن كان واجباً عليهم رثاءه والبكاء عليه ؟

+ ألم يكن دكتور **أنبا غريغوريوس** أسقف عام البحث العلمى «مسيحاً للرب» حين منع من أداء صلاة القداس بعد أن استعد له وإرتدى ملابس الخدمة الهيكلية ذات صباح، ومنعت كتبه من التداول ؟

+ ألم يكن **أنبا مينا** مطران جرجا «مسيحاً للرب» حين أقتطع منه جزء من إيبارشيته أثناء حياته بالمخالفة لكل القوانين الكنسية ؟

+ ألم يكن **الكاهن الذى أوثقوه فى الدير بالحبال وحلقوا له لحيته** «مسيحاً للرب» حين ألزموه بخلع ملابسه الكهنوتية وحبسوه ١٩ يوماً بقصد قتله حتى أفرج عنه بأمر من النيابة العامة ؟

+ ألم يكن **الكاهن الذى سجد لرئيسه مسترحماً** إياه أن ينصفه مما لحقه من غبن «مسيحاً للرب» حين تم ركله ؟

+ ألم يكن الكاهن الذى حرم هو وأسرته وأطفاله من خدمته الناجحة «مسيحاً للرب» وحين **قطع عنه مرتبه مما اضطره للعمل سائقاً لسيارة أجرة**ليحصل على قوت يومه ؟

+ ألم يكن هؤلاء وغيرهم كثيرون «مسحاء للرب» حين أهينوا وتم التشهير بهم علانية على صفحات الصحف وفى الكتب التى تباع حتى الآن لدى باعة الصحف فى كل مكان ؟ ولماذا الكيل بمكاييل متنوعة فى المواقف المتشابهة ؟ ولماذا المحاباة فى الوجوه والتناقض غير المقبول فى

الظروف المتماثلة ؟ ؟ ؟

(١٣) وفى شأن **طرد المؤمنين من بيوت الله بالقوة وبالشرطة** نقول: أن السيد المسيح قد قبل الناس جميعاً ولم يرفض منهم أحداً، ولم يصدر حكماً بالحرم على نفس واحدة: فالعشار الظالم اختاره ليكون له تلميذاً، والزانية التى ضبطت متلبسة بجريمتها غفر لها، وبطرس الذى أنكره سامحه ورده إلى رعويته، فأين هذا الحق المزعوم للبطريرك أو للأسقف أو للكاهن حتى يمنع أحداً من دخول كنيسته أو يحرمه من الصلاة ؟ أليس من الجائز أن يكون المطرود أبر عند الله من ذاك الذى طرده ؟، فالكنيسة قانوناً مكان عام قد يكون المغضوب عليه من الراعى قد دفع من أمواله له أكثر مما دفعه من أصدر أمراً بحرمانه، أم هل تحولت بيوت الله إلى ضياع ورثها هؤلاء الرؤساء ؟

(١٤) أن **لجوء رجل الدين إلى المحكمة المدنية للحصول على أحكام قضائية ضد أعضاءها** بعدم قانونية تمثيلهم للكنيسة التى قاموا بشراء أرضها وبناءها ولإلزامهم بتسليم ممتلكاتها له أو إتهامهم بالإعداد لأعمال تهدد زيارة رئيسه المرتقبة لها يوم ١٩٨٩/١٠/٢ - هذه المزاعم التى تضمنتها عرائض الدعاوى القضائية التى قام برفعها وسداد رسومها وأتعاب المحاماة لها من أموال التبرعات حتى بلغت ٨٣ ألف دولاراً (أى ما يقارب ثلث مليون جنيه إضطر الأعضاء لرفع دعوى مضادة حماية لأنفسهم مما ترتب عليه

قيام البنك بتجميد رصيد الكنيسة لديه حتى تصدر المحكمة قرارها بشأنه، كل هذه الإجراءات التى تمت فى شيكاغو تتنكر بوضوح لما أورده الكتاب المقدس من أحكام بعد أن فارقت الحكمة مرتكبيها (رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنثوس ٦ :١ -٧).

(١٥) لقد تحولت الكنيسة فى مفهوم بعض القيادات الكنسية **من نفوس وخراف إلى فلوس وأرصدة** فى البنوك ومبان خاوية بلا حنان، وهو مفهوم سقيم يصيب بالعثرات والغثيان !!

(١٦) يعجبنى ما قاله دكتور مهندس سعد ميخائيل سعد وعضو مجلس كنيسة شيكاغو سابقاً عن **قسوة الحرمانات المعاصرة** التى تذكرنا بمأساة القديس يوحنا ذهبى الفم بطل الإصلاح الكنسى، والذى أضاء لنا دور الشعب فى بناء ملكوت الله مما دفع بأساقفة القسوة والنفاق والحزبية إلى الإجتماع فى مجمع البلوطة بآسيا الصغرى (تركيا) فى أوائل القرن الخامس الميلادى (سنة٤٠٣) برئاسة البابا ثيوفيلس بابا الإسكندرية فأصدروا قرارهم بعزل القديس يوحنا عن كرسى بطريركية القسطنطينية وحرموه من شركة الكنيسة المقدسة حتى مات منفياً فى أدغال بلاده شهيداً بغير سفك دم، وإذا تأملنا فى هذا التاريخ المؤلم وربطناه بالحاضر المر نجد أرواحنا تشارك آلام بولس الرسول الذى قال: «إن لى حزناً عميقاً ووجعاً فى قلبى لاينقطع فأنى كنت أود لو أكون أنا

نفسى محروماً من المسيح لأجل اخوتى (الرسالة إلى رومية٩ :٣) فلعل فى سرد التاريخ ما يوقظ الوعى النائم فى سرير عصة الاكليروس، والمجامع المكانية، ويستحل إضطهاد المنادين بإصلاح النظم الكنسية فى الإدارة («الرسالة» - أبريل ١٩٩٤).

(١٧) ومن الناحية اللاهوتية العقيدية فإن قوانين كنيستنا القبطية الأرثوذكسية المستقرة تؤكد **المبادئ الديموقراطية** منذ العصر الرسولى فى شتى النواحى الطقسية والإدارية والمالية (راجع كتبنا السابق اصدارها تحت عنوان «نحو فكر مسيحى مستنير»).

(١٨) كما أنه ليس فى الفكر المسيحى **ما يسمى الحرم الكنسى بسبب الخطية، فلو كانت الخطية تجيز الحرمان لصار كل الناس محرومين، وأولهم البابا والمطارنة والأساقفة والكهنة والشمامسة والرهبان** «لأنه ليس إنسان بلا خطية ولو كانت حياته يوماً واحداً على الأرض» والسيد المسيح نفسه لم يحرم أحداً حتى الذين قبضوا عليه بقسوة ولطموه وبصقوا على وجهه وجلدوه بوحشية وكللوه بالشوك وصلبوه وطعنوه بالحربة، اللهم إلا إذا كان أكليروس هذا الزمان أكثر طهارة أو عدلا من السيد المسيح نفسه.

(١٩) وفى تاريخ كنيستنا كان آريوس مبتدعا هرطوقيا وقد قبلته الكنيسة أكثر من مرة ومنحته رتبة كهنوتية،

وحوكم عدة مرات، وكان يسمح له بالدفاع عن نفسه أمام مجامع قانونية غير مشكوك فى إجراءاتها فإن **الرومان الوثنيين كانوا أكثر عدالة فى محاكماتهم من محاكماتنا الكنسية المعاصرة** فقد سمحوا للسيد المسيح بالدفاع عن نفسه.

(٢٠) كما أن **إصدار حكم بالحرم الكنسى هو قرار نسبى**: فكما حرم البابا أثناسيوس الرسولى آريوس وبدعته، حرم آريوس وأتباعه البابا أثناسيوس، والأرثوذكس محرومون بحسب العقيدة الكاثوليكية، والكاثوليك محرومون بحسب الإيمان الأرثوذكسى، والبروتستانت محرومون من كل من الأرثوذكس والكاثوليك، فهل المسيحيون كلهم محرومون من دخول الملكوت ؟ أليست الكلمة الأخيرة هى لله ديان الجميع الذى ليس عنده محاباة ؟؟

(٢١) وبالنسبة **لرفض كاهن كنيسة شيكاغو الحالى مناولة أبناء كنيسته بل وإستدعاء الشرطة للقبض عليهم وطردهم من كنيستهم**: ألم يسأل نفسه: كيف يقدم قربانه على المذبح ويتناول منه بينما يحرم هؤلاء منه؟ ألا يتذكر ما قاله السيد المسيح فى عظته على الجبل «إن قدمت قربانك إلى المذبح وهناك تذكرت أن لأخيك شيئاً عليك فأترك قربانك أمام المذبح وأذهب وإصطلح مع أخيك وحينئذ تعال وقدم قربانك» (مت٥:٢٣و٢٤) ؟ بل: كيف تجاسر على إتمام طقس التناول وأمام عينيه من يذكره

بواجبه نحوه والصلح معه؟ ألا يعرف أنه قد تناول بدون إستحقاق وقد صار أمام الله مجرماً وقد أخذ لنفسه دينونة؟. (رسالة بولس الرسول إلى أهل كورنثوس ١١ :٢٧ - ٢٩).

(٢٢) وإذا قيل أن **الحق الذى حاد عنه المحكوم عليهم كان واضحاً أمام من أصدر حكمه عليه فهذه مغالطة قانونية وكنسية** فما يراه أحد خطأ يراه غيره صحيحاً ولا وجه للإحتجاج فى هذا الصدد بأن السيد المسيح قد قام بطرد الصيارفة وباعة الحمام من هيكل الله، ولا بما فعله فنحاس الكاهن الذى قتل رجلا وإمرأة كانا يمارسان خطية الزنا فى الخيمة (العدد ٢٥ :٦ - ١٨) - عهد الناموس - ففى عهد النعمة إختلفت المعايير فحين قدموا للسيد المسيح الزانية متلبسة بجريمتها للحكم عليها طبقاً لشريعة موسى نطق بعبارته الخالدة «من منكم بلا خطية فليرمها بحجر أولا» (انجيل يوحنا٨ :٧).

كما أنه لاوجه للتعلل بخطية سيمون الساحر ولا بخطية حنانيا وسفيرة الذين عاقبهم الله بالموت فى عهد بطرس، فالله هو الذى أصدر حكمه لابطرس، أما اليوم فهل من رجال الاكليروس من هو فى قداسة بطرس مهما علت رتبته ؟؟

(٢٣) **أن من يمنع إبنه من دخول بيت الله فإنه يقدمه هدية رخيصة للشيطان، ومن يده يطلب دمه**، فالمانع عن الصلاة أو دخول بيت الله هو إبليس، فهل يرضى رجل دين مسيحى أن يكون هو إبليساً أو واحداً من جنوده ؟

(٢٤) أن أسوأ ما فى هذه **الأحكام أن من يصدرها من كبار رجال الدين يعتمد على منصبه فى تبرير تعسفه عند إستعمال سلطانه** وحين يدلى ببيان عما فعل فهو غير قابل للتكذيب أو للمناقشة مهما أفترى على ضحيته التى حكم عليها فى غيبتها، إذ يصر على المغالطة حتى ولو كان الحق واضحاً.

(٢٥) لقد أكد بولس الرسول فى رسالته إلى أهل غلاطية: «أيها الأخوة: إن إنسبق إنسان فأخذ فى زلة فأصلحوا أنتم الروحانيين مثل هذا بروح الوداعة ناظراً إلى نفسك لئلا تجرب أنت أيضاً ولأن كل واحد سيحمل حمل نفسه» (١بط ٦:١و٥)، كما أن بطرس الرسول يؤكد ذلك بقوله «أيها الأخوة إن ضل أحد بينكم عن الحق فرده أحد فليعلم أن من رد خاطئاً عن ضلال طريقه يخلص نفساً من الموت **ويستر كثرة من الخطايا**» (٥:١٩و٢٠) - **فهل نسيت رئاسة كنيستنا القبطية دور الكنيسة الخلاصى فى هذا الزمان الأغبر حتى راحت توزع أحكامها الفورية التعسفية على بنيها ذات اليمين وذات اليسار ؟**

(٢٦) إن ما حدث فى كنيسة شيكاغو فى أعوام ١٩٨٨ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٥ قد تكرر فى كنيسة مارجرجس بخمارويه بشبرا بالقاهرة إذ تم حرمان الشماس صفوت وديع لأنه تجاسر وسأل أسقفاً سؤالا روحياً كما تم حرمان زميله الدكتور حنين أسحق الذى أعترض على العقوبة التى قام

الأسقف بتوقيعها فوراً على زميله بلا مبرر، كانت العقوبة للإثنين: **لالتجديف إرتكباه ولا لهرطقة إبتدعاها ومن أسقف ليس هو أسقف الإيبارشية التى يخدمان فيها** حسبما تنص عليه القوانين الكنسية، وهو ما تكرر بكنائس أخرى كثيرة.

(٢٧) أن الكاهن - قسيساً كان أم أسقفاً أم بطريركا يقف أمام باب الهيكل بإتضاع قبل أن يبدأ صلاة القداس منحنياً أمام شعبه قائلا: «أخطأت سامحونى» فإن أعترض أحد بقوله «لاحل ولاإجازة» إستحال عليه أن يؤدى صلاته، هذا هو طقس الكنيسة الذى يؤكد ديموقراطيتها فى أبسط صورها، فإن كانت هذه هى الطقوس فكيف يتجاسر على إتمام صلاته ومن بين المصلين من ظلمه وعاداه ؟

(٢٨) أن **الطاعة للأسقف تنتهى عندما يحيد عن الوضع الكنسى السليم**، والكنيسة ليست مجرد جماعة أكليروسية بل الشعب مع رجال الدين يشكلان معاً جماعة المؤمنين، والشعب هو الحارس للتقوى والأمثلة كثيرة فى التاريخ الكنسى، فقد ثار شعب القسطنطينية ضد الأسقف نسطورقبل أن يتنبه أساقفة الكنيسة الجامعة الرسولية للبدعة التى نادى بها.

ولكى يؤدى الشعب دوره فى حراسة الإيمان علينا أن نعلمه الأسس السليمة للعقيدة والطقس والتاريخ ولانهضم حقه فى إختيار رعاته أو نغتال حقوقه وواجباته ومسئولياته فى

خدمة كنيسته لاسيما فى بلاد المهجر قبل أن تضيع كما ضاعت من قبل كنيسة أثيوبيا، فأمور الكنيسة كلها مسئولية مشتركة بين الاكليروس والشعب كله منذ العهد الرسولى وعلى مر العصور، وهو ما سوف نوضحه فى الفصل التالى من هذا الكتاب.

(٢٩) وإزاء التعديات الصارخة والمتكررة على النصوص الكتابية والقوانين الرسولية والأقوال الابائية الراسخة فى وجدان شعبنا القبطى فانه يقف اليوم حائراً ومبهوتاً متسائلا:

+ كيف تكون الأحكام المتعجلة والمتعسفة موسومة بالشرعية وقد **فقد المحكوم عليهم بها حق الدفاع عن أنفسهم لصدورها فى غيبتهم ؟**

+ وكيف يمنع شخص ليس له حق الدفاع عن نفسه **من التناول لأجل غير مسمى بغير حيثيات** ؟ أن الإنسان يقف مبهوتاً لأن الذين عارضوا **البابا الأسبق يوساب الثانى** وأطلقوا عليه العديد من الشائعات لم يحكم عليهم بالحرمان يوماً واحداً، والذين عارضوا خليفته القديس البابا كيرلس السادس لم يجازهم بعقوبة إلى أجل غير محدود.

+ **كيف إستقر فى ضمير بعض كبار رجال الدين (الأكليروس) فى زماننا هذا أنهم الكهنوت نفسه وأن أية كلمة نقد تعتبر إعتداء على الكهنوت كله؟** بل كيف أقنعوا أنفسهم بأن من يمس تصرفاتهم الخاطئة فكأنه أرتكب خطيئة غير قابلة للغفران رغم أن قراراتهم المتسرعة تصدر

حسب الأهواء بعد أن حل الشخص محل القانون وتحول القانون من أداة لتحقيق العدالة إلى آلة للقمع والأرهاب ؟

بل كيف يقف الشعب مغيب الوعى مكتوف اليدين أمام هذه التعديات الصارخة على القوانين الكنسية ؟

+ **كيف يسمح كاهن كنيسة شيكاغو لنفسه بأن يمنع شماساً كهلا فى نهاية العقد التاسع من عمره هو المرحوم حبيب إبراهيم والد أحد الشمامسة الثلاثة "هو الشماس الأستاذ إبراهيم حبيب إبراهيم" من خدمته الشماسية** التى واظب عليها ثمانين سنة كاملة لمجرد أنه تأخر فى الحضور إلى الكنيسة من منزله البعيد عنها بأكثر من ستين كيلو متراً خمسة دقائق فقط بعد قراءة صلاة تحليل الخدام ولم تشفع له شيخوخته وأمراضه فى التجاوز عن هذا التأخير فعاد إلى منزله حزيناً.

(٣٠) أعجب ما قيل فى شأن المحاكمات الكنسية هو جواز «الحكم بغير محاكمة» الذى نشرته مجلة «الكرازة» بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٦ والذى حاولت الترويج له تبريراً لهذا النمط من التحقيقات والمحاكمات الغريبة، فالمتتبع لوقائع التاريخ الكنسى يجد أن **الحكم الكنسى بالحرم كان يصدر ضد الهراطقة وبعد محاكمة علنية تؤكد للشعب تمسك الهرطوقى ببدعته**، وكانت الجلسات تستغرق عدة أيام وتكفل له الإجراءات حق الدفاع عن نفسه تحقيقاً للمبدأ القانونى المعروف أن «المتهم برئ حتى تثبت إدانته».

إن الترويج لمبدأ الحكم بلا محاكمة هو ترويج لمبدأ خطير يتسم بالظلم، («الكرازة» - ١٩٩٠/١٠/٢٦ - ص

١٨) فهل يوافق البابا والمطارنة ومن معهم من الأساقفة والكهنة أن تصدر ضدهم أحكام بلا محاكمة مثلما حدث عام ١٩٨١ ؟ أليس هذا هو الظلم بعينه ؟

أن الحكم الغيابى الذى يصدر بالحرم أو الوقف أو القطع يؤكد عجز المحكمة عن المواجهة والحوار، وفى التمسك بهذا المبدأ الخطير لدليل على الرغبة فى الإذلال والإنتقام للذات لا للإصلاح والتقويم، والكاهن حين يصلى التحليل يخاطب الله بقوله : «إن كنا قد أخطأنا إليك بشئ بالقول أو بالفعل أو بالفكر» فكيف يستطيع أن يتحقق من توبة أحد إن كان هو نفسه واقع تحت الآلام ذاتها ؟

لقد سبق أن كتب أنبا شنوده أسقف التعليم تحت عنوان «لاحكم بدون محاكمة» أنه «لايجوز للأسقف مهما علا سلطانه أن يقول لإنسان بدون محاكمة «أذهب أنت محروم» أو «إذهب أنت مقطوع» أو «إذهب أنت ممنوع» أو غير ذلك من الأحكام، وإنما لابد من محاكمة عادلة قبل إصدار الحكم، وإلا فإن الكنيسة تكون قد إنحدرت إلى درجة لم يقبل أهل العالم فى عدلهم أن ينحدروا إليها، أن القاتل يضبط وفى يده السكين، وملابسه ملطخة بالدماء وإلى جواره القتيل، ومع ذلك لابد من تحقيقات طويلة قبل الحكم، وعلى الرغم من كل هذه الأدلة المادية الواضحة، لايساق القاتل إلى حبل المشنقة وإنما يمر فى سلسلة من التحقيقات وتعطى له فرصة للدفاع عن نفسه ودفاع محام عنه موكل منه أو منتدب له من قبل المحكمة، وقد تستمر المحاكمة شهوراً أو سنوات حتى تصدر المحكمة حكمها. **فهل يليق بالأسقف وهو خليفة الرسل ووكيل لله أن يلقى الأحكام بدون**

فحص ولاتحقيق ودون إعطاء المتهم فرصة للدفاع وإستئناف الحكم" («الكرازة» - يناير وفبراير ١٩٦٦).

لقد أفضنا فى موضوع «المحاكمات الكنسية» فى مقالاتنا وكتابنا الذى أصدرناه عام ١٩٩٤ بما فيه الكفاية ولا داع للتكرار، لكن **نختم كلامنا هنا بما حدث لبابا روما** فى ١٢/٥/١٩٨١ حين أطلق شاب عليه رصاصة فى ميدان القديس بطرس بالفاتيكان قاصداً قتله لكنه لم يمت بل جرح جرحاً خطيراً سجلته آلات التصوير وعدسات التليفزيون والصحف ووكالات الأنباء، أما بابا روما فقد صفح عنه وإن كانت السلطات الجنائية قد قامت بمحاكمته.

فهل أخطأ بابا روما فى تصرفه هذا وأصاب قضاؤنا الكنسى القبطى الأرثوذكسى فيما أصدره من أحكام ؟

*****

ثانياً : نظم الإدارة فى كنائس المهجر

(١) قانون ١٩٦٩ :

عندما أمتدت خدمة الكنيسة القبطية خارج حدودها التقليدية (مصر والنوبة والسودان وأثيوبيا وليبيا والخمس مدن الغربية) وغيرها من أقطار الكرازة المرقسية فى أوائل عهد البابا كيرلس السادس فى الستينيات أجتمع كهنة الكنائس القبطية فى أميركا وكندا المقيمين منهم والزائرين لها بصفة دورية، ووضعوا دستوراً لخدمة هذه الكنائس بعثوا ببنوده فى وثيقة وقعوا عليها للبابا الراحل فتأكد من سلامة موضوعيتها وصياغتها فباركها وإعتمدها فى ١٩٦٩/١٢/٣ لتكون دستوراً موحداً للكنيسة كلها فى أميركا.

• وقد إشترك فى الصلاة من أجل وضع بنود هذه الوثيقة التاريخية مع الآباء الكهنة عدد من الأراخنة والمفكرين كما أشتركوا معهم فى صياغتها.

• وقد نص فى هذا الدستور على **تشكيل مجلس لكل كنيسة محلية بطريق الإنتخاب الشعبى المباشر** كل سنة على أن تجتمع الجمعية العامة للكنيسة سنوياً لمراجعة سير الخدمة والنظر فى تقارير اللجان والميزانية ودراسة الإقتراحات المقدمة من الأعضاء، ولإعادة إجراءات الإنتخاب الدورى للأعضاء.

• كما نص على **تشكيل مجلس عام للكنائس القبطية** فى جميع الولايات تمثل فيه كل كنيسة محلية بكاهنها وسكرتير مجلسها، وقد أنيط بهذا المجلس العام البت فى تعديل الدستور كما أن قراراته ملزمة لكل الكنائس.

(٢) قانون ١٩٧٨ :

ومنذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٨ لم توجه الدعوة لعقد المجلس العام مرة واحدة حتى تضاءلت إختصاصاته عملياً، ثم صدر قانون جديد **لم يشترك المجلس العام ولا مجالس الكنائس المحلية ولا الشعب فى إعداده أو إقرار بنوده**، لذا جاءت نصوصه متجاهلة دور الشعب فى إنتخاب نصف أعضاءه والدور القيادى للمدنيين والأراخنة رغم ما أثبتته الأيام من أهميته لاسيما فى النهضة الروحية والمعمارية، فقد تضمنت مواد هذا القانون إنحسار دورهم فى إنتخاب نصف الأعضاء وإعطاء حق إختيار النصف الآخر للكاهن، وإلغاء المجلس العام تماماً وضم جميع ممتلكات الكنائس للبابا وإلغاء دور الشعب فى توجيه وإدارة منشئاته وقد تمثل هذا فى عدم دعوته للصلاة من أجل الصياغة المثلى لبنوده، وفى عدم دعوة لجنة مشتركة من الإكليروس والعلمانيين بالكنائس المحلية للإستماع إلى رأيه، كما لم تعقد جلسة واحدة لإبداء رأى الخدام والشمامسة من الطرفين فيما يتضمنه بل فوجئ الجميع من كهنة المهجر أنفسهم بصدور هذا الدستور وإخطارهم بالعلم به والخضوع لأحكامه.وبذلك فقد هذا

القانون التعبير عن ديموقراطية الكنيسة والحوار الحر الصريح بين أفراد الجسد الواحد مما آثار معارضة لأحكامه وعدم الإقتناع بتنفيذه إلا بالضغط والتهديد بالحرم الكنسى لاسيما فى كنائس بوسطن وفيلادلفيا وشيكاغو وادمنتون بكندا وغيرها («الكرازة» - ١٦/٨/١٩٧٨ - ص٥، «والرسالة» - ٤/٣/١٩٩٤ - ص٣).

(٢) قانون عام ١٩٨٩ :

وفى أثناء رحلة البابا لكنائس المهجر ١٩٨٩ وقبيل مغادرته لكنيسة كليفلاند فى الأسبوع الأول من أكتوبر سنة ١٩٨٩ وبمعاونة محام مصرى تم إعداد قانون جديد تم طرحه فى إجتماع مع كهنة شمال أميركا بلوس انجيلوس يوم ١٥/١١/١٩٨٩ وإعتمده («الكرازة» - ٢٦/١/١٩٩٠ - ص١١).

وقد صدر متضمناً **إنكماشاً جديداً لدور الكهنة والشعب بعد أن حرموا جميعاً من إنتخاب أعضاء مجلس الكنائس المحلية، وأقتصر دورهم على التزكيات التى يقدمها الشعب له وهى غير ملزمة** له واستبدلت بحقه فى إختيار رعاته من الكهنة بحقه فى الإعتراض غير الملزم للأسقف على من يتم تعيينهم بواسطة القيادة الكنسية، وإن كان هذا القانون قد أعاد شكلياً المجلس العام للكنائس ولكنه قصر وظيفته على الصفة الإستشارية (المادة٢ من الباب الثالث) كديكور للديمقراطية بعد أن أطلقت باقى المواد

يد الأسقف فى شئون الخدمة الروحية والمالية والإدارية.

• ولعل أعجب ما تضمنته المادة (٦) من الفصل الثالث **ما أعطته للأسقف من حق البيع والهبة والرهن لجميع ممتلكات الكنيسة دون الرجوع للكهنة أو المجلس أو الشعب أو حتى مجرد إخطاره**، وهو ما سبق أن حذرت منه قوانين الكنيسة منذ العهد الرسولى وعلى مر العصور فى كنائس العالم كله (وهو ما سبق أن أوضحناه تفصيلا فى كتابنا «أموال الكنيسة: من أين؟ وإلى أين؟» - طبعة ١٩٩٤ - ص ١٤-١٨).

• وأخطر ما فى هذا القانون تأكيده فى المادة الأولى من الفصل الثانى منه من أن «**البابا هو الرأس الأعلى للكنيسة**» (ص٤) **وهو تجديد لبدعة كانت تنادى بها الكنيسة الكاثوليكية فى العصور الوسطى وقد عدلت عنها فى السنوات الأخيرة.**

• كذلك ما ورد فى المادة الأولى من الفصل الثالث من أن الكنيسة تعتمد فى تعاليمها وإيمانها على المادتين ٣٩ و ٤١ من قانون مجمع ترولو الصادر فى عام ٧٩٢ رغم أن هذا المجمع غير معترف به فى كنيستنا القبطية لإتهامه لها بأنها كنيسة هرطوقية إذ كان على رأسها البابا ديسقورس بطل الأرثوذكسية العظيم.

والسؤال هو : كيف تتمسك كنيستنا بما صدر عن هذا المجمع من قرارات وتضع بين مواد قانونها ما يجدد بدعة تستنكرها الأرثوذكسية وتحاول الكنيسة الكاثوليكية أن تتملص

منها فى الوقت الحاضر ؟! («الكرازة» - ٢٦/١٠/١٩٩٠، «والرسالة» أعداد ٤، ٧، ٨ /١٩٩٣).

• • لهذا شعر الشعب بتهميش دوره فى إدارة الكنيسة ولم يعد مطمئناً إلى مصير تبرعاته من بكور وعشور ونذور وتبرعات فتناقصت الإيرادات وعمت الشكوى من عدم كفايتها لتغطية المصروفات وديون البنوك بما آلت إليه أموال الكنيسة المالية من إنهيار وهجرة كثير من المدنيين العمل داخل الكنائس المحلية وتحولهم إلى تأسيس جمعيات خيرية مستقلة لاصلة لها بالكنيسة على الأطلاق إلى جانب فقدان الثقة فى كبار رجال الإكليروس الذين وضعوا هذه القوانين غير الديموقراطية وصغارهم الذين خضعوا لأحكامها حفاظاً على لقمة عيشهم وخدمتهم ومستقبل حياتهم الذى تحاصره الديكتاتورية فى أبشع صورها فراح الجميع يتطلعون إلى الخلاص من هذا الكابوس الرهيب

متحسرين على النصوص الكتابية المقدسة التى تؤكد إن نجاح كنيسة القرون الأولى كان أساسه «ما إرتآه وأرشد إليه الروح القدس مع الرسل والمشايخ والإخوة الذين صاروا بنفس واحدة» (سفر الأعمال ١٥: ٢٥-٢٩) فأستمر بنيان الكنيسة مستمراً حتى فى أحلك الظروف إذ كان المسيح فى وسطها فلم تقوى أبواب الجحيم عليها كوعده الصادق الأمين.

لذا بات الكل يتساءلون : أين أنت يارب ؟ لماذا تسكت؟ فقد إنقسمت كنيستك على ذاتها بعد أن تسلط الطغيان على بنيها فمنهم من ثار ومنهم من خضع للظلم واستكان (راجع مجلة «الرسالة» التى تصدرها جمعية الدراسات القبطية بنيو

جيرسى - مقالة للدكتور سعد ميخائيل سعد - عدد أبريل ١٩٩٣ وتعليق عليه للدكتور فؤاد باسيليوس ببتسربج بنسلفانيا - عدد يوليو ١٩٩٣).

إستجبنى يارب إستجبنى

ليعلم هذا الشعب أنك

أنت الرب الإله

(الملوك الأول١٨: ٢٧)

+ + +

لاتحزنوا

لأن فرح الرب

هو قوتكم

(نحميا٨: ١٠)

ثالثاً: ملكية كنائس المهجر..لمن؟ للشعب أم للبطريركية أم للبطريرك؟!

من أخطر الأمور التى وردت فى قانونى ١٩٧٨ و ١٩٨٩ هو ملكية البابا لكنائس المهجر جميعها، وقد أوضحت كنائس عديدة له فى مذكرات مطولة بعثت بها إليه من بينها مذكرات من كنيسة مارمرقس بشيكاغو سلمتها لأنبا بطرس الأسقف العام أثناء زيارته لهاعام ١٩٨٩، وأوضحت فيها خطورة الوضع الجديد الذى يتمثل فى النواحى الآتية :

(١) تحميل الكنيسة عبء قضايا التعويضات التى ترفع ضدها لأى سبب من الأسباب، إذ يدخل فى تقديرها طبقاً للقوانين الأميركية إجمالى ثروة المدعى عليه فالبابا بملكيته لكل كنائس المهجر طبقاً لقانونى ١٩٧٨ و ١٩٨٩ يعتبر من أصحاب البلايين من الدولارات وتحدد قيمة التعويضات التى يحكم بها فى القضايا التى ترفع ضد أية كنيسة قبطية أرثوذكسية بالملايين على عكس ما تكون كل كنيسة مملوكة للشعب الذى قام بتأسيسها وبنائها أو لكاهن يقوم بخدمتها، وهو ما حدث فعلا حين رفع واحد من شعب كنيسة لوس انجيلوس قضية عليها مطالباً بثلاثة ملايين دولار بسبب وفاة إبنه الذى كان مشتركاً فى رحلة قامت بها لإهمال مشرفيها فى رقابة أبنائها أثناء هذه الرحلة التى نظمتها.

(٢) ومن ناحية أخرى فإن من الكنائس القبطية ما هو مسجل حتى الآن بإسم الكاهن شخصياً ومنها ما أعطى لكاهن

آخر كهدية بدون مقابل !! وهما من الكهنة ذوى الحظوة لدى الرئاسة الدينية مما يعكس **التقسيم الطبقى للكهنة الذى وضح فى الحقبة الأخيرة** فى التعامل من كنيسة لأخرى وهو ما يتضمن فى نفس الوقت أخطر النتائج حين يرتكب هذا الكاهن المالك خطأ يستوجب التعويض المدنى مما يؤدى إلى ضياع ما لدى كنيسته من ممتلكات قام المؤمنون بسداد أثمانها من تقدماتهم، مما جعل الشعب يحجم عن العطاء فى السنوات الأخيرة وما ترتب على هذا الإحجام من قصور فى الإيرادات التى لم تعد كافية للوفاء بالإلتزامات خاصة ديونها للبنوك التى سبق أن إقترضتها منها لشراء الأرض والبناء وهو ما دعا بعض الكهنة إلى **إصدار «اللوتاريات»** (تذاكر اليانصيب) الأمر الذى هاجمه كثير من زملائهم من فوق منابر كنائسهم بإعتبارها طريقة غير لائقة لجمع التبرعات ووسيلة مقززة تنفر المتبرعين.

وكان أفضل من هذا كله أن تترك الكنائس مملوكة لمن قام بتأسيسها وبنائها من دخله وتبرعاته لولا خوف القيادة الكنسية من الإنفصال عنها إذا فقد إحساسه بأبوتها حين تعسفت فى معاملته بسلطانها الكنسى غير المحدود بدلا من إحتوائه بمحبتها وحنانها كما أن هناك من ترك كنيسته القبطية وإنضم لغيرها أو إستقل بكنيسة انشأها بماله من جديد غير نادم على تلك التى سبق أن تعب فيها! (أشارت إلى هذه الواقعة جريدة «الدستور» المصرية التى تصدر من

قبرص بعددها السادس - ١٩٩٦/١/١٧ - ص ١٣).

(٣) كذلك ففى نقل ملكية الكنائس القبطية من البطريركية إلى البطريرك شخصياً ما يجعلها هيئات أجنبية بإعتبارها مملوكة لشخص ليست له الجنسية الأميركية فتعامل ممتلكاته ضريبياً على هذا الأساس بينما تعفى من كل ضريبة طبقاً للتشريعات الفيدرالية والمحلية إذا ما بقيت مملوكة لأشخاص طبيعيين أو أعتباريين ممن يحملون هذه الجنسية («روزاليوسف» - ١٩٩٦/١/٢٩).

إذا رأيت ظلم الفقر ونزع الحق والعدل فى البلاد فلا ترتع من الأمر لأن فوق العالى عالياً يلاحظ والأعلى فوقهما من يحب الفضة لايشبع من الفضة ومن يحب الثروة لايشبع من دخل

هذا أيضاً باطل

(جاه:٨،١٠)

رابعاً: ظاهرة «الأسقف العام» وفكرة «الكاهن العام»

تناست الكنيسة فى الحقبة الأخيرة العديد من نصوص الكتب المقدسة والقوانين الرسولية والآبائية المستقرة مما ترتب عليه أخطر الآثار التى نعانى منها اليوم ولسنوات عديدة قادمة.

• فظاهرة **رسامة «الأسقف العام»** («**بلاإيبارشية**» أى منطقة جغرافية محددة) التى ابتكرها البابا مرقس الثامن عام ١٨٠٢ وكحالة فردية شاذة، وبعد أن إندثرت ظهرت من جديد منذ سنوات، وفى الكتاب الرابع من «قصة الكنيسة القبطية» للمؤرخة الراحلة الأستاذة ايريس حبيب المصرى ذكرت أن «جميع الباباوات السابقين وعلى مدى ١٧٣٤ سنة كانوا يستعينون بالرهبان كمساعدين لهم دون ترقيتهم إلى رتبة الأسقفية وقد ظل ١٠٧ بطريركا يسيرون على هذا النمط حتى تجددت فى عهد البابا ١٠٨ (مرقس الثامن) حيث رسم مساعده الراهب أسقفاً، وأنه لما كانت **كنيستنا لاتؤمن بعصمة أحد** فإن شعبنا يقرر أن هذا البطريرك قد أخطأ بذلك، وإن كنا لانستطيع إصلاح أخطاء الماضى فإنه من الواجب أن نذكرها لنتجنب تكرار وقوعنا فيها»

وللأسقف فى الكتاب المقدس دستور المسيحية شروط يجب توافرها فيمن يختار لرتبته منها: أن يكون بلا لوم من الناحية السلوكية والحياة الروحية وأن يكون زوج إمرأة

واحدة. كما يشترط أن يكون الأسقف مداوماً وصالحاً للتعليم وأن يشترك كل الشعب فى إختياره وأن **يقوم المؤمنون بإنتخابه** (سفر أعمال الرسل ١ : ١٥،٥ : ٢،١ : ٢٣،٥ : ٣). **أما القرعة فلم تستخدم إلا مرة** واحدة عند إختيار متياس الرسول **قبل حلول الروح القدس** ولم تستخدم إطلاقاً بعد ذلك إلا عند إختيار البابا يوحنا الرابع فى القرن الثامن (ولا يعرف سبب ذلك) وقد القيت ثلاث مرات وكانت نتيجتها واحدة فى المرات الثلاثة ثم إستخدمت فى السنوات الأخيرة فى إختيار كل من البطريركين البابا كيرلس السادس (عام ١٩٥٩) وأنبا شنوده الثالث (عام ١٩٧١) ولكن هذه الإستثناءات النادرة لايمكن أن تكون قاعدة مستقرة! فالأسقف يجب أن يكون إختياره بالإنتخاب من الشعب الذى يقام عليه راعياً، إذ أن كلمة أسقف تعنى «الناظر من فوق»، لذا يرتبط وجوده بالشعب الذى يختاره، والايبارشية (المنطقة الرعوية المحددة جغرافياً) التى يقام عليها وهو ما أكدته قوانين مجمع نيقية المسكونى (العالمى) سنة ٣٢٥ التى حذرت من إنتقال الأسقف والقسّ والشماس من مدينة إلى مدينة، ولا أن يجمع بين إيبارشيتين لأنه زوج لايبارشيته وأب لشعبها أو أن يترك كرسيه ليعتلى الكرسى البطريركى، فإذا أصر على مخالفة ذلك فكل ما يقوم به يعد لغواً وباطلا، وأما هو فيجب عليه أن يعود إلى الكنيسة التى أختير لخدمتها أسقفاً أو قسيساً (القانون ١٤ من قوانين الآباء الرسل و ١٥ من

قوانين مجمع نيقية)، وفى تعليق للقديس غريغوريوس الكبير على القانون الأخير قال : «أن الإيبارشية هى عروس الأسقف فإذا هجرها وإنتقل إلى غيرها كان عمله طلاقاً غير جائز شرعاً»، كما جاء فى القانون رقم ٢١ من قوانين مجمع أنطاكية أنه «لايجوز لأسقف أن ينتقل من أيبارشية إلى أخرى أو أن يدخل معتدياً برضاه أو بإرغام الشعب أو بإلزام من الأساقفة بل يجب أن يبقى فى كنيسته التى دعاه الله إلى رعايتها أولا ،ولايجوز أن ينتقل منها تقيداً بما سبق أن وضعه من شرائع»، كما أكد القانون رقم ١ من قوانين مجمع سرديقية «أن هذا الشر الممتد والخبيث يجب أن يقتلع من جذوره، فلا يسمح بعد الآن لأسقف أن ينتقل من مدينة إلى مدينة لأن الغاية فى هذه الحالة ظاهرة فأننا لم نسمع قط بأن الغاية من الإنتقال من مدينة كبيرة إلى مدينة أصغر، ولايخفى أن أمثال هؤلاء تدفعهم شهوة جامحة وهم لايخدمون إلا طموحهم إلى سلطة أعظم فإن مثل هذا الذنب العظيم يجب أن يعاقب بشدة والذى نراه أن هذا الصنف لايجوز قبولهم».

• لهذا قوبلت بمعارضة شديدة رسامات كل من الباباوات يؤانس التاسع عشر عام ١٩٢٨ (الذى كان مطراناً للبحيرة والاسكندرية) ومكاريوس الثالث عام ١٩٤٤ (الذى كان مطراناً لأسيوط) ويوساب الثانى عام ١٩٤٦ (الذى كان مطراناً لجرجا بمحافظة سوهاج) وشنوده الثالث عام ١٩٧١ (الذى كان أسقفاً للاكليريكية).

وقد تركزت المعارضة قبل رساماتهم وبعدها لا على

أشخاصهم بل لسبق رسامتهم أساقفة، فالأمر ليس ترقية من رتبة إلى رتبة أعلى (فكل من الأسقف والمطران والبابا درجة كهنوتية واحدة) فلا توضع اليد من جديد عند إنتقال الأسقف أو المطران إلى وظيفة البطريرك (ولهذا كان وضع اليد على أنبا يوانس التاسع عشر عند رسامته بطريركاً عام ١٩٢٨ مخالفة خطيرة للقوانين الكنسية (وهو الأمر الذى روعى عدم تكراره عند رسامة البطاركة الثلاثة اللاحقين السابق ذكرهم) بعد أن تنبه له علماء وأراخنة الكنيسة فيما بعد كما روعى أيضاً عند تجليس الأساقفة العموميين على كراسى ايبارشياتهم (مثل أنبا بيمن لملوى وميصائيل لبرمنجهام وبولا لطنطا ومرقس لشبرا الخيمة وبسنتى لحلوان ومتاؤس لدير السريان وسرابيون للوس انجيلوس بأميركا وغيرهم).

ولهذا فقد قيل بحق أن «عدم جواز وضع اليد مرتين على الشخص الواحد للرتبة الواحدة تستوجب قطع أيدى واضعى اليد والموضوعة عليه» مما ينبغى معه إغلاق هذا الباب الذى يهدد سلام الكنيسة وبسببه يحل الخصام والإنقسام.

+ **ولما كانت الوظيفة الكهنوتية مرتبطة إرتباطاً عضوياً بجماعة معينة من البشر تخدم حاجتها الروحية، وكما أن رأس الجسد الإنسانى أو عينه أو يده لايمكن أن تكون منفصلة عن باقى الجسد ككيان عضوى، هكذا الكنيسة، فلذلك لايمكن أن تكون الوظيفة الكهنوتية منفصلة عن مجموعة البشر التى تخدمها، فليس للدرجة الكهنوتية وجود مستقل فى ذاته، فالأسقف أو المطران أو البطريرك بدون ايبارشية هو وضع مستحيل قانوناً الأمر الذى ينبنى عليه نبذ فكرة**

«الأسقف العام» التى تجددت فى السنوات الأخيرة.

+ فإرتباط الأسقف بالجمهور الذى إختاره هو إرتباط كامل لافكاك فيه، إذ لايستطيع أن يمارس سلطانه خارج إيبارشيته (ولايجوز أن يحمل عصا الرعاية - رمز وظيفته - خارج حدود إيبارشيته إحتراماً لإرادة الجماعة التى اختارت أسقفها ولإرادة الجماعة الأخرى التى لم تشترك فى إنتخابه، فالشعب هو صاحب المصلحة المباشرة فى رسامة الأسقف، وهو الذى يسعد به إن كان راعياً صالحاً وهو الذى يشقى به إن لم يكن كذلك.

+ من هنا صار وضع «الأسقف العام» حائراً بعد أن تزايدت الرسامات لهذه الرتبة التى كان نادراً ما نسمع عنها شيئاً من قبل، ووقائع الرسامة كانت مقصورة على الأحداث التالية :

(١) رسامة البابا مرقس الثامن (البابا١٠٨) للأنبا مرقس الجاولى مطراناً عاماً معاوناً له لشيخوخته، والذى تولى كرسى البطريركية فى اليوم الثالث لوفاته فى ١٨٠٩/١٢/٢١ وقد رسم بالإجماع ليصبح البابا ١٠٩ فى ١٨٠٩/١٢/٢٤ بإسم البابا بطرس السابع.

(٢) وبعد وفاة البطريرك بطرس الجاولى تعنت الخديوى عباس فى رسامة أحد للكرسى الباباوى فرسم القمص داود الأنطونى مطراناً عاماً للكرازة المرقسية ثم وافق الخديوى على ترقيته بطريركاً فرسم فى ١٨٥٣/٤/١٧

ليكون البابا ١١٠ بعد وساطة من بطريرك الأرمن والقنصل العام الإنجليزى.

• • • وهاتان حالتان فرديتان وفى ظروف إستثنائية.

ثم أختفت تماماً حالات رسامة «الأسقف العام» التزاماً من الكنيسة بمبدأ حق الشعب فى إختيار راعيه» وعدم الإعتراف بدرجة الأسقفية التى تمنح لشخص بدون ايبارشية (أى بدون مجموعة من البشر ليقوم بخدمتها ورعايتها إذ ثبت فى يقين الكنيسة أن إقامة شخص أسقفاً بدون سند شعبى هو ايغال فى الطابع الكهنوتى الذى لاتعرفه الكنيسة القبطية لأنه يكون بمثابة تصور لوجود رأس بلا جسد تحيا به ومعه إذ تكون الدرجة الكهنوتية فى هذه الحالة إستحالة قانونية وتسقط فى فراغ ويعتبر ذلك إستغفالا للشعب. وهو ما نص عليه صراحة فى الباب ٣٦ من الدسقولية (قوانين الرسل) التى قررت «ليقام الأسقف بإختيار الشعب كله كمشيئة الروح القدس وكل الناس موافقون على إقامته وكل الكهنة والشعب يشهدون له» (راجع كتابنا «البطريرك القادم» – ص ٣٩ وما بعدها).

(٣) وفى عام ١٩٦٢ قام البابا كيرلس السادس برسامة ثلاثة أساقفة عموميين: القمص مكارى السريانى (للخدمات العامة والإجتماعية) بإسم أنبا صمونيل والدكتور القمص باخوم عطا لله المحرقى (للبحث العلمى والدراسات العليا والثقافة

القبطية) بإسم أنبا غريغوريوس والقمص أنطونيوس السريانى (للاكليريكية) بإسم أنبا شنوده، وثقة من الجماهير فى روحانية البابا كيرلس وحكمته ومحبة فى شخصه لم تكن هناك معارضة لهذه الرسامات الثلاثة كحالات فردية، لكن بعد رحيله عام ١٩٧١ أصبحت رسامة الراهب أسقفاً عاماً ظاهرة عامة مما اضطر جماهير الأراخنة والباحثين والمثقفين لطرح فكرة هذه الرسامات على بساط البحث لاسيما بعد أن صدرت لائحة مجمع المطارنة والأساقفة التى تمت الموافقة عليها منهم فى جلستهم بتاريخ ١٩٨٥/٦/١ وقد تضمنت المواد ٥٢و٦٤و٦٥ وضع «الأسقف العام» **الذى لايحتاج إلى تزكية من شعب**. ومهمته مساعدة البابا أو بعض أساقفة ومطارنة الايبارشيات وأنه **يجوز ترقيته إلى درجة كهنوتية أعلى** !! أو تعيينه أسقفاً لايبارشية خالية، ولكن لما كان ما يصدره مجمع محلى لايرقى إلى مرتبة التقليد إذ أن ***التشريع الكنسى مسئولية مشتركة تقع على عاتق كل من الاكليروس بكل فئاته والشعب بكل طبقاته ولا ينفرد أحد بوضعه وإقراره حتى تتحقق المقاصد الإلهية*** عند إجماع الآراء بإرشاد الروح القدس وحضور رأس الكنيسة السيد المسيح نفسه تجسيداً لديموقراطية الكنيسة التى أشركت على مر العصور شيوخها وأراخنتها فى جميع ***أعمالها والطاعة الروحية لم تكن يوماً أداة لإستعباد جمهور المؤمنين أو إلغاء للكيان الإنسانى وحرية المرء***

فى الإختيار أو إهدار ديكتاتورى لمشاعر الناس. لذا فإن القانون الذى يتعارض مع التقليد الكنسى يجب أن يعاد بحثه وصياغته وتعديله بل وإلغاءه.

• • • وقد حدث أن أصدر مجمع المطارنة والأساقفة قراراً عام ١٩٢٨ للعمل دائماً بمبدأ وجوب ترقية أحد المطارنة أو الأساقفة إلى رتبة البطريركية عند خلو الكرسى البابوى فإن هذا لم يلغى التقليد الأصيل بعدم جواز ذلك، وقد تم تعديل أحكام لائحة إنتخاب البطريرك ست مرات فى أقل من ثلاثين سنة (١٩٧٢ - ١٩٥٧).

لهذا فإنه **يتحتم سرعة اعادة النظر لوضع الأمور فى نصابها الصحيح والعودة لما أستقر عليه تقليد الكنيسة الأصيل** فى الأمور التالية :

(١) **التأكيد على أن المطران أو الأسقف الذى يترك إيبارشية سعياً وراء المنصب البطريركى هو أسقف يبرهن على عدم صلاحيته** لتخليه عن شعبه وتركه له وإحتقاره للعطية التى منحها الله له فهو ليس راع صالح إذ لم يكن أميناً فى القليل الذى هو شعب إيبارشيته فكيف يؤتمن على الكثير الذى هو شعب الكرازة كلها؟ وكيف يطلب من الله والناس إستبدال هذه الخدمة وهذه العطية بخدمة أخرى وعطية مغايرة ؟ فالأسقف والمطران الذى يسعى للكرسى البطريركى يعتبر مقطوعاً طبقاً لنص القانون رقم ١٣ من قوانين الآباء الرسل والقانون ١٥ من قوانين مجمع نيقية والقانون رقم ١ من قوانين مجمع أنطاكية والقانونين رقمى ١ و ٣ من قوانين مجمع سرديقية وقرار البابا خانيل الأول (البابا ٤٦) وقرار مجمع المطارنة والأساقفة عام ١٨٦٥

وكلها قوانين تمنع إنتقال الأسقف أو المطران من أيبارشية إلى غيرها طوال حياته فقد أستقر التقليد الكنسى على أن علاقة الخادم (الشماس والقس والأسقف) هى أشبه بعلاقة الزوج بزوجته التى لاتنفصم عراها إلا بالموت، ومن ثم تعتبر الكنيسة بعد وفاة بطريركها مترملة وشعبها يتامى وإن فى ترشيح أى أسقف أو مطران للكرسى البابوى هو تجديد لبدعة ميليتوس الشريرة التى قاومها مجمع نيقية المسكونى عام ٣٢٥ وشجبها.

(٢) ضرورة التأكيد على مبدأ **عدم جمع الأسقف بين ايبارشيتين ولا حتى برضاء الشعب أو بإرغامه له ولا حتى بإلزام باقى الأساقفة** له حسبما نصت عليه القوانين الكنسية التى تعتبر الجمع بين ايبارشيتين هو أشبه بجمع الرجل بين زوجتين فى وقت واحد.

(٣) وكذلك **عدم جواز رسامة أكثر من أسقف للايبارشية الواحدة** كما أن إقتطاع **جزء** من ايبارشية فى حياة أسقفها ليرسم عليه أسقف أخر أو يناط لغيره برعايته أو مشاركة **أسقف لزميله فى رعاية جزء من شعبها طوال حياة أسقفها الأصيل** على نحو ما سبق أن أقتطعت منطقة نجع حمادى من ايبارشية جرجا وبهجورة فهو أمر يكرس المبدأ الخاطئ الذى تضمنته لائحة مجمع المطارنة والأساقفة الصادرة على ١٩٨٥ برسامة أحد الرهبان أسقفاً مساعداً لمطرانها لم يلبث أن تركها بعد إعتراض شعبها عليه وحين حاول الإلتحاق بإيبارشية أخرى رفضته فأستقر به

المقام بإحدى ضواحى القاهرة كأسقف عام مما لازال يشكل كسراً للتقليد الأصيل بإعتبار القاهرة هى إيبارشية البطريرك وإقامة أساقفة عموميين على أجزاء منها أو لرئاسة مجالس كنائس بها هو أشبه بجمع الزوجة لأكثر من رجل فى وقت واحد الأمر الذى تكرر أيضاً فى الاسكندرية حين أنيط ببعض الأساقفة الأشراف على خدمتها تارة بأسقف عام وتارة بأسقف ايبارشية أخرى مما يشكل مخالفتين معاً هما جمع الزوجة لرجلين فى وقت واحد (حين كان النائب البابوى أسقفاً عاماً) أو جمع الزوج لإمرأتين فى نفس الوقت (حين تولى المنصب نفسه أسقف ايبارشية أخرى).

(٤) أن فكرة «الأسقف العام» أو الأسقف المتجول لم تحدث إطلاقاً فى تاريخ الكنيسة إلا فى ظروف إستثنائية جداً أثناء الإضطهادات وحينما يكون البطريرك منفياً هارباً من مقر كرسيه («الرسالة» - يناير ١٩٩١ - ص») لذا وجب الإقرار بعدم شرعية رسامة هذا الكم المتزايد من الرهبان أساقفة عموميين (بلا ايبارشيات أو مساعدين للبطريرك أو لمطارنة الايبارشيات الواسعة جغرافياً أو من كبار السن أو فى **درجة خورى ابسكوبس.. وهى الوظيفة التى لايعرف حتى الآن حجمها أو مسئولياتها أو تصنيفها (فى درجة القسيسية أم فى درجة الأسقفية)** وهى الظاهرة الفريدة التى تفشت فى السنوات الأخيرة مهما قيل فى تبريرها بأنهم مساعدين للبطريرك أو الأساقفة إذ

كان يكفى الإستعانة بهم كرهبان منتدبين ولفترات محددة مع ما فى هذا أيضاً من كسر لقوانين رهبنتهم التى لاتسمح أصلا بإخراجهم من أديرتهم أو حتى رسامتهم فى أية درجة كهنوتية لاسيما خارج أديرتهم مهما تكن المبررات وخير للكنيسة أن تفكر فى إعتزال الرؤساء مهام خدمتهم فى حياتهم على النحو الذى أقرته مؤخراً الكنيسة الكاثوليكية المصرية التى قبلت إستقالة رئيسها السابق (الكاردينال أسطفانوس الأول) وإختارت خلفاً متواضعاً (أنبا اسطفانوس الثانى) مع الإحتفاظ للبطريرك المستقيل بكرامته ومكانته وتقديره لسابق خدمته حتى نهاية حياته (كتابنا «البطريرك القادم» - ص ٣٣ وما بعدها).

(٥) وخير لكنيستنا أن تبادر بإعادة النظر فيما وقعت فيه من أخطاء بأن تحظر رسامة أساقفة عموميين جدد مستقبلا تصفية لهذه الظاهرة مع حظر فرض أى أسقف عام ممن تمت رسامتهم بلا ايبارشيات على شعب أية ايبارشية يخلو كرسيها تحقيقاً لمبدأ «حق الشعب فى إختيار راعيه».

(٦) وأفضل من هذا إلزام هؤلاء الأساقفة العموميين بالعودة إلى أديرتهم وفاء لنذورهم الرهبانية التى سبق أن قطعوها أمام الله والناس على أنفسهم وسعياً وراء أبديتهم وخلاص نفوسهم.

(٧) وأخطر من ظاهرة «الأسقف العام» التى تحدثنا عنها **فكرة الكاهن العام** الذى يرسم «على عكازه» فهى فى

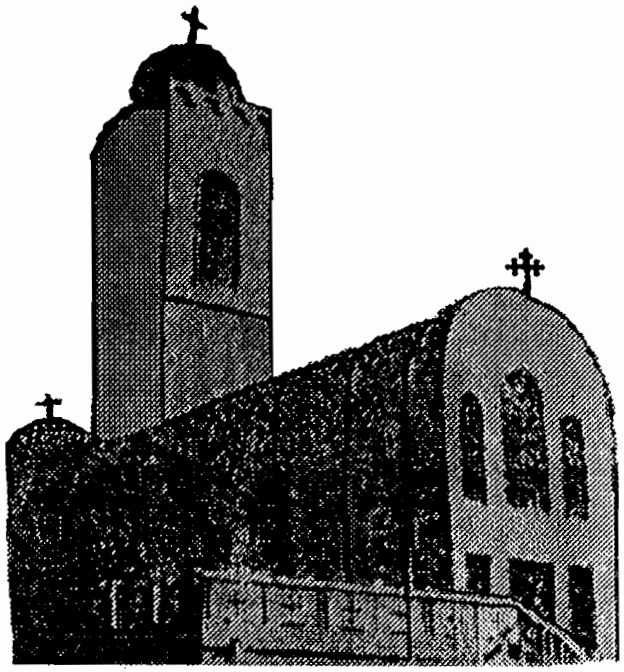

الحقيقة تكريس لمبدأ العصمة الباباوية التى تعطى لشخص البطريرك حق رسامة هذا النوع من القساوسة بلا مذبح معين ولاكنيسة بذاتها بلا شعب يختاره حتى ولو تم فيما بعد تسكينه على مذبح وكنيسة فى حاجة إلى خدمته وهو الأمر الذى سبق أن رفض الأخذ به كثيرون فى مجمع المطارنة والأساقفة ولذا فنحن نعجب لمن تمت رسامتهم فى مصر والمهجر بعد هذا الرفض لهذه النوعية من الكهنة الجدد ومن ثم بات ضرورياً الكف تماماً عن مثل هذه الرسامات مع تصفية أوضاع جميع من تمت رسامتهم بتوزيعهم على كنائس تختارهم **بمحض إرادة شعبها لابفرضهم عليها بقرارات فوقية ملزمة !**

وتأسيساً على رفض مبدأ «الكاهن العام» نرى أن **ما يقوم به بعض الأساقفة** من عمل جدول خدمة الكهنة ايبارشياتهم لتبادل المذابح داخل الايبارشية بصفة دورية أو غير دورية فيه إهدار لأبوة الكاهن لشعب كنيسته وتشتيت للكهنة بغير مسوغ («الكرازة» - ١٨/٦/ و ٢/٧/١٩٩٣)

وإذلال لهم بعدم إستقرار أوضاعهم وتحويلهم من آباء للشعب لاجراء للأسقف المستبد المتحكم فى حياتهم كقطع الشطرنج كما أن فى هذه الأوضاع الغريبة والمستحدثة تكريس لمبدأ تعدد الزوجات للكاهن الذى يخدم أكثر من كنيسة ولمبدأ تعدد الأزواج للكنيسة التى تستقبل كل يوم كاهناً غير كاهنها.

«وتعرفون الحق والحق يحرركم»

Coptic Orthodox Patriarchate

FROM H.H. POPE SHENOUDA III
Dar Anba Rueis, Ramses Avenue, ABBASSIYA,
CAIRO, EGYPT.
CABLE - ELANBA RUEISS, CAIRO.

وثيقة رقم (١)

Date / / 19 / / 17

صورة القرار البابوى الصادر بتشكيل اللجنة البجمعية للهجر

The Synodical Committee
Of The Coptic Orthodox Church
In The Lands of Immigration

According to the article 51 of the constitution & by Laws of the Holy Synod, the members of the above mentioned committee will be :

1- His Grace Bishop Bishoy
2- His Grace Bishop Sarabamon
3- His Grace Bishop Hedra
4- His Grace Bishop Benyamin
5- His Grace Bishop Tadros
6- His Grace Bishop Reweis
7- His Grace Bishop Paula
8- His Grace Bishop Mousa
9- His Grace Bishop Marcos
10- His Grace Bishop Sarapion
11- His Grace Bishop Pisenti

Shenouda III
Pope of Alexandria

18 July 1986

ملحق الوثائق

ملحق الوثائق

ST. MARK COPTIC ORTHODOX CHURCH OF CHICAGO
كنيسة القديس مرقس الرسول بشيكاغو
15 WEST 455 - 79TH STREET, BURR RIDGE, IL. 60521
TEL: (708) 654-9716, 9788, 655-3468

حقائق عن الاحداث
التى مرت بكنيسة مار مرقس بشيكاغو